

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

ونذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بمراعاة حدود الوقت المحددة بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق لمن يتكلم باسم المجموعات. وسيستمر الجرس في تذكير الوفود عندما ينتهي الوقت المحدد.

السيد برزنيوسلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يشكلان عنصرا هاما في السياسة الأمنية لبولندا. ونحن نتشاطر الالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونعتمد أننا بحاجة إلى عمل متضافر من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وبينما تؤيد بولندا تماما البيانات التي أدلى بها ممثل أستراليا باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومجموعة ٢٩ دولة (انظر A/C.1/72/PV.10)، نود أن نتشاطر بعض العناصر من مجريات تفكيرنا الوطني، التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بجدية في مداولاتنا.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سباربر (ليختنشتاين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع) مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، من المقرر أن تبدأ اللجنة نظرها في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى صباح هذا اليوم. ومع ذلك، لا يزال لدينا ما مجموعه ١٦ متكلماً في قائمة المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية، وسنستمع إليهم أولاً قبل الانتقال إلى البند التالي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1732731 (A)



وفي هذه البيئات الأمنية الصعبة والحافلة بالتحديات، وبصفته البلد الذي يرأس الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٨، أود أن أركز الآن على معاهدة عدم الانتشار.

ما زالت هذه المعاهدة ذات أهمية بالغة للبيان الأمني الدولي والحفاظ على أمننا واستقرارنا، وينبغي أن تظل كذلك في المستقبل. وما فتئنا نذكر بأن التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار يتطلب جهود جميع الدول. ولا يمكن للحلول العالمية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار أن تكون فعالة ومستدامة إلا إذا وضعت بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفيما يتعلق بعمليات نزع السلاح النووي، على وجه الخصوص، فإن أي مناقشة يجب أن تكون شاملة وعملية؛ ويجب أن تحترم الأهداف والالتزامات الأمنية لجميع الدول؛ ويجب أن تأخذ في الاعتبار الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار. وما من بديل لذلك المنتدى.

ولا بد من الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيزها من أجل النهوض بتنفيذ التزاماتها ومتطلباتها. وينبغي تجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى إضعاف المعاهدة من أجل صالح الجميع. وفي العام القادم سنكون في منتصف عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار. وقد تخطينا الدورة الأولى للجنة التحضيرية بالفعل. وكانت ناجحة. ونود أن نعرب عن امتناننا للرئاسة الهولندية، ولا سيما السفير هينك كور فان دير كواست ومعاونيه. ونأمل أن تكون الدورة التالية أيضاً إيجابية وتسهم في تحقيق نتائج قوية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠. وكرييس قادم للدورة الثانية للجنة التحضيرية، فإننا نعول على دعم الجميع وتعاونهم.

والحقيقة أنه لن تكون هناك طرق مختصرة ولا حلول سريعة إذا كان هدفنا نزع السلاح النووي بشكل فعال وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ومعالجة كلا البعدين الأمني والإنساني

تتوقف عملية نزع السلاح النووي، إلى حد كبير، على البيئة الأمنية الإقليمية. ولا يمكننا تجاهل الواقع الجيوسياسي. فقد جلبت لنا الأشهر الأخيرة تطورات مثيرة للقلق في الحالة في شمال شرق آسيا. ويساورنا القلق إزاء تزايد التوترات في شبه الجزيرة الكورية بسبب الأعمال الاستفزازية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ أن برامج بيونغ يانغ النووية والصاروخية تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة. كما تشعر بولندا بالقلق إزاء تزايد خطر انتشار التكنولوجيات الحساسة إلى دول أخرى أو جهات من غير الدول. وقد أدانت بشدة التجارب النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات التي أجرتها بيونغ يانغ، التي تعطي بعدا جديدا للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويتطلب استجابة قوية من المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، التي يبدو أنها أفضل صفقة يمكن أن نتوصل إليها في ظل هذه الظروف الصعبة. وفي رأينا، ينبغي أن تظل سارية رغم عيوبها. فهي تسمح بتدابير قوية للتحقق، فضلا عن خفض عدد أجهزة الطرد المركزي في إيران وإمكانية شحن المخزونات الزائدة من اليورانيوم المنخفض التخصيب خارج البلد. وبالتالي، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة تسهم في التهدئة والاستقرار.

وفي الجزء الذي نعيش فيه من أوروبا، لا يزال يتعين علينا مواجهة عواقب الأعمال التي تتعارض مع الالتزامات الدولية في مجال الأمن، مما يؤثر على ضمانات الأسلحة النووية. ونؤكد أيضاً على أهمية التنفيذ الكامل والذي يمكن التحقق منه للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة المدى.

الشراكة الدولية ينطوي على الجمع بين الدول النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإننا نأمل في أن تسهم جهودها المستمرة في بناء الثقة وتعزيز نُهج نزع السلاح النووي بروح معاهدة عدم الانتشار.

ونعتقد أن بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن سيكون بمثابة لبنة هامة أخرى لنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للقرار ٧١/٢٥٩، والذي أسهمت فيه بولندا باختيارها دبلوماسياً رفيع المستوى من ذوي الخبرة عضواً في هذا الفريق. ولذلك، فإنني أحتتم بياني بالإشارة إلى نوع المشاركة والشراكة الحقيقية والملموسة التي نأمل أن تقرنا من عالم مستقر خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر جميع الوفود أنه ينبغي لها أن تقصر بياناتها على مدة خمس دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق حين تتكلم باسم مجموعة.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سأدلي بنسخة مختصرة من بياني. والنص الكامل متاح على الإنترنت.

في الوقت الذي تهدد فيه التوترات الدولية والإقليمية السلم والأمن الدوليين، فإن التزامنا بالحفاظ على أسس نظامنا للأمن الجماعي والقانون الدولي يجب أن يكون ثابتاً. وبما أن كوريا الشمالية تصر على انتهاك التزاماتها بالسعي إلى امتلاك قدرات نووية عملية، فإن فرنسا تود التشديد على أهمية تعزيز وضمان احترام النظام الدولي لعدم الانتشار. وفي مواجهة هذا التهديد الخطير، من مسؤوليتنا المشتركة التأكيد مرة أخرى على سلطة ومصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كحصن لا غنى عنه ضد أزمات الانتشار الحالية. وفي نفس السياق، يجب أن

للأسلحة النووية هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من اتخاذ الخطوات التدريجية ولكن الضرورية التي من شأنها تعزيز الأمن للجميع وتوفير أفضل فرصة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونعتقد بقوة أن الإجابة الصحيحة والاقتراح الأمثل للنهوض بنزع السلاح النووي يردان في مفهوم النهج التدريجي. وفي إطار هذا المفهوم، هناك قائمة طويلة من التدابير التي يتعين اتخاذها. وسمحوا لي أن أذكر منها عدداً قليلاً: تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر؛ التفاوض على معاهدة يمكن التحقق منها وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ الوصول إلى الحدود المنصوص عليها في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

وللمضي قدماً في نزع السلاح النووي، ينبغي للمجتمع الدولي، كما قيل مرات عديدة، ألا يركز على ما يفرق بيننا، بل على ما يوحدنا. إننا نؤمن بالتوافق في الآراء وحسن النية، وهو ما ينبغي أن يسود في مفاوضات نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، شاركنا في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار كرئيس للجنة التحضيرية الثانية.

في هذا السياق، وكمثال على الأنشطة الإيجابية والبناءة التي تعزز هدفنا المشترك، سمحوا لي أن أذكر بإيجاز اثنتين من المبادرات الكثيرة التي يخطر فيها بلدي.

إن بولندا رئيس مشارك للمناقشات في إطار الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وتشارك فيها بنشاط. وفي الخريف المقبل، ستعمل الشراكة الدولية على إنجاز المرحلة الأولى من أنشطتها التي تركز على تحديد الشروط والأحكام للتحقق الجدير بالثقة من نزع السلاح النووي. وبما أن عمل

الدول في أوروبا وآسيا التي يعتمد أمنها بشكل مباشر أو غير مباشر على ذلك. وفي هذا السياق، فإن محاولات الطعن في مشروعية سياسات الردع النووي هي دليل على استعداد مقلق لتجاهل المصالح الأمنية الأساسية للبلدان، والجهل بالتوازنات الاستراتيجية والمخاطر الراهنة لزعزعة الاستقرار، وفي نهاية المطاف، رفض مراعاة الظروف التي مكنت من التقدم الملموس الذي أحرز حتى الآن في مجال نزع السلاح النووي.

إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه دليل واضح على هذه الفجوة المقلقة في الفهم. ولأنها تتجاهل السياق الأمني وترفض دور سياسات الردع، فهي ليست تديراً فعالاً لنزع السلاح النووي. ولن تؤدي إلى تفكيك أي أسلحة. ولأنها تنأى بنفسها عن هدف نزع السلاح العام والكامل الذي يشكل جوهر المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد عسكري تقليدي. ولما كانت مبنية على نهج إنساني حصرًا، فإنها تؤكد على الخلافات السياسية وتقوض أسس تعددية الأطراف ذاتها. ولهذا الأسباب، لم تشارك الدول النووية ولا الدول الحائزة على الأسلحة النووية ولا الغالبية العظمى من الدول غير النووية التي يعتمد أمنها على الردع النووي في التفاوض على المعاهدة. وفي ضوء تلك الاعتراضات الواضحة والمتسقة، لا يمكن بالتالي النظر إلى المعاهدة الجديدة على أنها سبيل إلى قاعدة عرفية جديدة. والمعاهدة التي لا تعترف فرنسا الانضمام إليها، ليست ملزمة ولا تنشئ أي التزامات جديدة.

ولكن من الناحية القانونية والمؤسسية على السواء، فإن أحكام المعاهدة تحمل الكثير من المخاطر. ويمكن أن تضعف نظام عدم الانتشار، وتقوض البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية - التي تمثل، إلى جانب ضماناتها الشاملة، معيار التحقق الدولي - وتتعارض مع القواعد القائمة، مما يخل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نهاية المطاف، هذا

يستمر تطبيق الاتفاق المبرم مع إيران تطبيقاً صارماً. وفرنسا ستظل يقظة بشكل خاص إزاء ضمان تنفيذه بدقة. إنه دليل على أن أزمة الانتشار يمكن معالجتها عن طريق حل دبلوماسي تفاوضي قوي.

إن فرنسا تلتزم التزاماً راسخاً بالقيم الديمقراطية، ويتم تصميم سياساتها الدفاعية والأمنية في إطار الاحترام التام للقانون. وفرنسا تفي تماماً بالتزاماتها بموجب الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما فيها تلك المرتبطة تحديداً بمركزها كدولة حائزة للأسلحة النووية، وهي عاقدة العزم على مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وفي عزمنا على إنهاء سباق التسلح النووي، قمنا بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوقفنا عن إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم للأسلحة، ونعمل على تفكيك مرافق الإنتاج بشكل لا رجعة فيه. كما تخلينا عن جميع القذائف أرض - أرض، وخفضنا عدد غواصاتنا النووية التي تطلق القذائف بمقدار الثلث، وخفضنا إجمالي عدد أسلحتنا النووية إلى النصف. كما خفضنا المكون المحمول جواً بمقدار الثلث. وأعيد تأكيد التزامنا بالضمانات الأمنية السلبية في البيان التقليدي لرئيسنا بشأن الردع النووي في عام ٢٠١٥. ونؤيد أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وقد واصلت فرنسا جهودها الوطنية لنزع السلاح النووي حتى المستوى الأدنى الذي يتوافق مع السياق الاستراتيجي، تمسحياً مع مبدأ التقييد الصارم بحد الكفاية. كما أننا ننظر إلى الردع النووي بصرامة دفاعية بهدف حماية مصالحنا الحيوية من خلال الدفاع عن النفس في الظروف القصوى. وترتكز هذه الالتزامات والقرارات على إدراكنا للمخاطر والتحديات الأمنية التي يتعين على فرنسا وحلفائها والشركاء الأوروبيين التعامل معها. ولتلك الغاية، يظل الردع النووي جزءاً أساسياً من استقرارنا الاستراتيجي الإقليمي والأمن الوطني لفرنسا وكثير من

على أعلى المستويات لإجراء حوار موضوعي بشأن مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية. ولكن، بغية القيام بذلك، لا بد من التأكد من أن كل مرحلة من المراحل المتتالية تسهم في تعزيز السلم والأمن لجميع الدول، دون استثناء، وليس العكس بالتأكيد. وعلمنا أن نأخذ في الحسبان مجموع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، لا سيما بالنظر إلى التدهور الحاد في الظروف الجيوسياسية الذي أشارت إليه وفود عديدة. ويمكن أن تتمثل إحدى هذه الخطوات في ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك أيضا مسائل أخرى صعبة ويمكن أن تزعزع الاستقرار تحتاج إلى حلول، مثل نشر منظومات الدفاع العالمية باستخدام القذائف التسيارية، وخطر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وما إلى ذلك.

وهذه التحديات والتهديدات المتنامية تؤثر على عمليات نزع السلاح وتجعل من الضروري إيجاد استجابات جماعية. ومن بين الأمور الأخرى في هذا الصدد، فإن روسيا ما فتئت تدعو إلى بدء حوار متعدد الأطراف بمشاركة جميع الدول التي تملك قدرات نووية عسكرية.

ونحن نتفهم آراء أولئك الذين يدعون إلى التخلي الفوري عن الأسلحة النووية. بيد أن الطريقة التي اختاروها للقيام بذلك، عن طريق فرض حظر على الأسلحة النووية، هي في الأساس خاطئة وتؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بآفاق نزع السلاح النووي. ووفدي قدم رأيه في معاهدة حظر الأسلحة النووية أثناء المناقشات بشأنها. ونحن لم نشكك في إمكانية أو حتى الحاجة إلى فرض حظر على الأسلحة النووية كتدبير فعال بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار في مرحلة نهائية من عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، مما يجعل العملية لا رجعة فيها. لكن في الوقت الراهن، فإن هذه الخطوة سابقة لأوانها بشكل واضح.

يعني أنه من الآن فصاعدا سيكون بوسع الدول اختيار ترك معاهدة عدم الانتشار، بينما تدعي ظاهريا وجود التزام لا يمكن التحقق منه بنزع السلاح. كما أنها تنطوي على مجازفة إضعاف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وآفاق تحقيق عالميتها. ولهذا السبب، نريد اليوم أن نوجه تحذيرا بشأن المخاطر السياسية والقانونية والمؤسسية التي تمثلها معاهدة الحظر الجديدة. وينبغي ألا تتخذ أي دولة القرار السيادي بشأن ما إذا كان ينبغي أن تنضم إلى المعاهدة دون فهم كامل لتلك المخاطر الجسيمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتلو نسخة مختصرة من البيان نيابة عن السفير ميخائيل أوليانوف، الذي كان سيدلي به في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وسينشر النص الكامل للبيان على الموقع الإلكتروني للجنة الأولى.

تتشاطر روسيا هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وقد أسهمت في هذا الأمر بشكل كبير خلال السنوات الثلاثين الماضية. لقد خفضنا الكمية الإجمالية لأسلحتنا الهجومية الاستراتيجية أكثر من ستة أضعاف. وخفضنا أسلحتنا غير الاستراتيجية بنسبة ٧٥ في المائة ونقلناها إلى فئة غير المنشورة. وإذا ما أخذنا ذلك ككل، فإنه يمثل إلغاء التأهب بالكامل فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وأدخلنا مفهوم الردع غير النووي في عقيدتنا العسكرية الذي يقلل من دور القوة النووية في الأمن الوطني بصورة أكبر. ونتيجة لذلك، فإن العدد الإجمالي للأسلحة النووية، الاستراتيجية والتكتيكية، قد خفض مرات عديدة.

كما أن سباق التسلح النووي بين روسيا والولايات المتحدة لم يتوقف فحسب بل عكس مساره، على النحو المنصوص عليه في الجزء الأول من المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المدهش أن هذه الحقيقة لم يلاحظها من يواصلون الإصرار على أنه لم يحرز أي تقدم، أو لم يكن كافيا، في نزع السلاح النووي. وروسيا أكدت مرارا وتكرارا استعدادها

للنظر في مبادرتنا هذه، ولا ننوي إجبارها على ذلك، لكن الاقتراح سيظل مطروحا.

أخيرا، فإن قرار رئيس الولايات المتحدة بعدم التصديق على تنفيذ طهران بحسن نية لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني هو أمر مؤسف. وعضواً عن التشكيك في نتائج تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي لنا التركيز على تحقيق جميع إمكاناتها بالكامل. فهذا يصب في مصلحتنا المشتركة. وبغض النظر عن أي قرارات يتخذها فرادى المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، لا يمكن العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل اعتمادها. وعلى أي حال، فإن أي جزاءات من خلال مجلس الأمن أمر غير وارد بالتأكيد.

وقد نُشر النص الكامل لبيان وزارة الخارجية الروسية هذا على موقعها الشبكي.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

من التطلعات العزيزة للبشرية منذ أمد بعيد أن تعيش في عالم سلمي وآمن بلا حرب أو تهديدات نووية. وقد أنشئت الأمم المتحدة لتحقيق هذا الطموح، حتى لو ظل السلم والأمن الدوليين الموضوع الرئيسي قيد النظر في الأمم المتحدة لأكثر من ٧٠ عاما بعد إنشائها. وبعد أكثر من نصف قرن، فإن الواقع الذي نشهده اليوم مختلف تماما عما كنا نأمل. وعضواً عن الاقتراب من بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا نبتعد عن ذلك. وفي تموز/يوليه، وبناء على مبادرة قامت فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بدور رائد، اعتمدت الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تتضمن النص القانوني على الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى أنه بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فإن التصفية النهائية للترسانات النووية يجب أن تتم وفقا لأحكام المعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة. وإن واضعي معاهدة حظر الأسلحة النووية قد غاب عن بالهم بشكل ما هذا الحكم الهام. وعموما، فإن إجراء حوار بناء وموجه نحو تحقيق النتائج بشأن مسائل نزع السلاح النووي أمر مستحيل بكل بساطة بدون مراعاة الاعتبارات الأمنية، والالتزام بقاعدة توافق الآراء وضمان التوازن بين مصالح الجميع. تلك هي أساسيات الدبلوماسية المتعددة الأطراف الفعالة، التي نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاسترشاد بها عند تناول قضايا الأمن والاستقرار الدوليين التي تجعلها الظروف الحالية بالغة التعقيد.

ونحنى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة ثلاثي لوكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وقد انضم الاتحاد الروسي إلى جميع البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وامتثل لالتزاماتها بشكل صارم. كما أننا مستعدون لتوقيع بروتوكولات معاهدة بانكوك.

وكمقدمين لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، فقد أولينا اهتماما خاصا لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويؤسفنا أن هذه العملية قد وصلت إلى طريق مسدود، وننوي أن نفعل كل ما في وسعنا لإخراجها من هذا المأزق. وفي هذا الصدد، اقترحت روسيا عقد مؤتمر في عام ٢٠٢٠ بشأن مسائل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وإنشاء لجنة تحضيرية والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، بمساعدة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونحن ندرك أن بلدان المنطقة ستحتاج إلى وقت

التهديد النووي الخطير والمباشر من جانب الولايات المتحدة لفترة طويلة أو يشهد أمام عتبة بابه تمارين للحرب النووية شريرة ووحشية في نطاقها وشكلها وغايتها.

إن امتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية العابرة للقارات هو إجراء له ما يبرره دفاعاً عن النفس ضد التهديد النووي الواضح والملموس الذي تشكله الولايات المتحدة. وبالنسبة للشعب الكوري الذي عاش نتائج كارثية للحرب على أرضه على أيدي الولايات المتحدة، فإن الردع العسكري القوي من أجل الدفاع عن دولته هو خيار استراتيجي حتمي وأصل استراتيجي ثمين لا يمكن التخلي عنه أو مقايضته بأي ثمن. وما لم تتخلى الولايات المتحدة تماماً عن سياساتها العدائية وتهديدها النووي، فلن نضع أبداً أسلحتنا النووية وصواريخنا التسيارية على طاولة المفاوضات تحت أي ظرف من الظروف، ولن نتزحزح شبراً واحداً عن الطريق الذي اخترناه، مع الحفاظ على سياسة التطوير على الجبهتين في آن واحد، وهو شعارنا الدائم في صون السلم. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كدولة نووية مسؤولة، ستسهم في ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية المنطقة.

السيد بريتنو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ونزع السلاح النووي كان دائماً من الأهداف التي يسعى المجتمع الدولي من أجلها بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين. وبيرو، البلد المحب للسلام، تدعو إلى تحقيق عالمية النظم التي تحظر أسلحة الدمار الشامل بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. ونحن ندرك أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في بلدان إما تمتلك أسلحة نووية أو هي جزء من تحالفات نووية. وعلى الرغم من القلق المتزايد إزاء العواقب الوخيمة لاستخدام سلاح

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لطالما أيدت الإزالة التامة للأسلحة النووية والجهود الرامية إلى إخلاء العالم برمته من الأسلحة النووية. ولكن ما دامت الولايات المتحدة، التي تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتبتزها باستمرار بشأن الأسلحة النووية، ترفض معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تكون في وضع يمكنها من الانضمام إليها. ولضمان نجاح جهود نزع السلاح النووي، ينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية أن تبادر بتفكيك الأسلحة النووية، وتتخلى عن العقائد النووية العدوانية، مثل الضربات الوقائية، وتسحب الأسلحة النووية التي تنشرها خارج أراضيها.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي ينصب اهتمام العالم عليها، تمر بمرحلة حاسمة. ويمكن أن تندلع حرب نووية في أي لحظة. في عام ١٩٥٧، نشرت الولايات المتحدة أسلحة نووية إلى كوريا الجنوبية. وفي كل عام منذ ١٩٧٠، نفذت تدريبات نووية واسعة النطاق تشمل الأصول النووية. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أجرت الولايات المتحدة أكبر تدريبات عسكرية مشتركة على الإطلاق بهدف شن ضربة نووية وقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمشاركة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ جندي وكل أنواع الأصول الاستراتيجية، بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية.

وفي عدة مناسبات، أرسلت الولايات المتحدة أيضاً قاذفات استراتيجية متمركزة في غوام إلى مناطق خط الحدود العسكرية الحساسة في شبه الجزيرة الكورية من أجل إجراء عمليات محاكاة للقصف النووي. وما هو أكثر خطورة أنها تجرأت على وضع خطة وإجراء تدريبات على عملية قطع الرأس السرية الرامية إلى إزالة قيادتنا العليا. وهذه إهانة لا تحتمل للكرامة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأثارت ثائرة شعبنا وأفراد جيشنا على نحو خطير. ولم يتعرض أي بلد في العالم على الإطلاق لمثل هذا

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن المعاهدة لن تؤثر سلباً على النظام الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار. بل على العكس، ستعزز وتكمله، وتحديداً من خلال الإسهام في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة هي السبيل الوحيد لإعطاء معاملة متساوية للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل - التي تحظرها معاهدات بعينها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية بعد إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، بغية بدء نفاذها على الفور.

ويسعدنا أن الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية قد مُنحت جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٧. وهذا الاعتراف المهم بجهود المجتمع المدني شاهد على الاعتبار الواجب الذي يوليه العالم للعواقب الإنسانية الكارثية المحتملة التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية.

أخيراً، نود أن نؤكد مجدداً استعدادنا لاتخاذ جميع التدابير اللازمة ودعم جميع المبادرات التي تسعى إلى الالتزام قانوناً بعدم حيازة الأسلحة النووية وإزالتها في أقرب وقت ممكن.

السيد آل ثاني (قطر): نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الرئيس والوفود المشاركة، ونؤكد مواصلة وفدنا التعاون من أجل تحقيق النتائج التي ننشدها جميعاً.

ويؤيد وفد بلادي بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

تؤكد التطورات التي يعيشها العالم يوماً بعد يوم مدى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لموضوع نزع السلاح النووي، حيث تواصلت الجهود الدولية في هذا المجال منذ اتخاذ أول قرار للجمعية العامة يتعلق بنزع السلاح (القرار ١ (د-١)) والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د١-٢/١٠)، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة

نووي واحد فحسب، لا يزال هناك حوالي ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي. وفي السنوات الأخيرة، طورت الدول الحائزة للأسلحة النووية برامجها وقامت بتحديث ترساناتها، وباتت عقيدة الردع النووي تحتل مكانة هامة في سياساتها الأمنية.

كانت بيرو من أوائل الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأننا نعتقد أنها أداة رئيسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية التعجيل ببدء نفاذها، وندعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يعد تصديقها أمراً حاسماً، إلى توقيعها و/أو التصديق عليها.

إننا ندين بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وتطالب بيرو بأن توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الفور وبصورة نهائية برنامجها لتطوير الأسلحة النووية، والامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية.

ويبرو ترى أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن الضمان الوحيد ضد التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية هو ضرورة حظرها وإزالتها تماماً. وإذ نضع ذلك الهدف في الاعتبار، فقد كنا من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأننا نرى أن عواقب استخدامها كارثية تتجاوز الحدود الوطنية، ولها تداعيات خطيرة على بقاء البشرية والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. ونرى أن المعاهدة تعبير عن القلق الصادق إزاء المخاطر الهائلة التي تشكلها الأسلحة النووية وخيبة الأمل المتزايدة جراء عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي.

وذلك دعماً للجهود الدولية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية. وفي ذات السياق، فإن دولة قطر تولي أهمية بالغة لتجنب الآثار الإنسانية المترتبة على وجود الأسلحة النووية واستخدامها، حيث حرصت على المشاركة في تقديم القرار الذي يطرح في اللجنة الأولى حول العواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

وانطلاقاً من سياستنا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم. سنواصل جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق هذا الهدف. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية أن يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول مع الالتزام بتدابير الضمانات الشاملة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف ضمان أعلى معايير السلامة والأمن في عالم يشكّل فيه الانتشار النووي مصدر قلق جدي وكبير للجميع.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن البيئة الأمنية الدولية التي لا يمكن التنبؤ بها التي نواجهها اليوم تتطلب الحفاظ على رادعنا النووي في المستقبل المنظور. فقد تستخدم دول أخرى قدرتها النووية لتهديدنا أو محاولة تقييد عملية صنع قرارنا في أزمة ما، وهناك خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية. والتهديد من الدول ذات القدرة النووية حقيقي تماماً. ويجب إقناع أي معتدٍ محتمل بأن عواقب أي هجوم تفوق فوائده بكثير.

وتذكرنا التغيرات التي وقعت في السياق الأمني الدولي مؤخراً بأنه لا يمكننا استبعاد مزيد من التحولات التي من شأنها أن تضعنا أو حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي تحت تهديد خطير. روسيا تقوم بتحديث قواتها الصاروخية النووية، وفي السنوات القليلة الماضية، كانت هناك زيادة مزعجة في التدريبات النووية الروسية. وهناك تهديد، أيضاً، من البلدان التي تسعى جاهداً للحصول على قدرات نووية بشكل غير مشروع. وتواصل كوريا الشمالية متابعة برامجها الصاروخية النووية وقذائفها التسيارية غير المشروعة في انتهاك صارخ لسلسلة من قرارات مجلس الأمن.

النووية عام ١٩٦٨، التي تعد مرحلة بالغة الأهمية جعلت من مسألة نزع السلاح النووي التزاماً قانونياً دولياً غير قابل للمساومة.

وبعد مرور قرابة نصف قرن من اعتماد تلك المعاهدة والصكوك الدولية اللاحقة لها، فإن العالم لا يزال يتطلع لتحقيق الأهداف المنشودة من تلك الصكوك نظراً لعدم التمكن من تحديد إطار زمني محدد لنزع السلاح النووي وتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار نتيجة الإصرار على حيازة الأسلحة النووية. وعليه، فإننا نشدد على أهمية الالتزام بالتعهدات الواردة في الصكوك الدولية ذات الصلة.

إن خطر انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق لشعوب المنطقة، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تحقق تقدماً ملموساً لإخلائها من الأسلحة النووية. ولعل ما يزيد هذا القلق الاضطرابات والنزاعات المستمرة التي تشهدها المنطقة، مما يوجب على الجميع تكثيف التعاون الدولي لتجنب المنطقة والعالم المخاطر الناجمة عن وجود الأسلحة النووية.

وبالتالي، فإن هدف المجتمع الدولي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل لن يتحقق دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإن ما يؤكد ذلك هو اتخاذ الجمعية العامة لقرار سنوي بشأن هذه المسألة، علاوة على أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، اعتبر هذه المسألة إحدى الركائز الجوهرية لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وقد أكد وفد بلادي في بيانه خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/72/PV.4) على الأهمية التي توليها دولة قطر لمسألة نزع السلاح النووي، حيث واصلت تأدية التزاماتها القانونية المترتبة على انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتها معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة،

وكدولة حائزة للأسلحة النووية تتصرف على نحو مسؤول، تلتزم المملكة المتحدة بتهيئة الظروف لإيجاد عالم بدون أسلحة نووية، بما يتماشى مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونحن نؤدى دوراً قيادياً في التحقق من نزع السلاح. ونواصل الضغط من أجل اتخاذ خطوات رئيسية نحو نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإجراء مفاوضات ناجحة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسرنا أن نشارك في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفي إطار جهودنا المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ومعالجة المزيد من آفاق نزع السلاح النووي، سنواصل العمل على بناء الثقة بين الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبالنظر إلى المستقبل، فإننا ملتزمون بالاحتفاظ بالحد الأدنى فحسب من القوة التدميرية اللازمة لردع أي معتد. وفي عام ٢٠١٠، قدمنا تحديناً للحجم الإجمالي لمخزوننا من الرؤوس النووية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أوفينا بالتزامنا في استعراضنا الاستراتيجي للدفاع والأمن لعام ٢٠١٠ بتخفيض عدد الرؤوس الحربية المنشورة على متن كل واحدة من الغواصات القاذفة ذات المحركات النووية من ٤٨ إلى ٤٠. ونعلن عن تخفيض عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل إلى ما لا يزيد على ١٢٠، وما زلنا ملتزمين بتخفيض المزيد من مخزوننا من الأسلحة النووية إلى ما لا يزيد على ١٨٠ رأساً حربية بحلول العقد القادم.

إن ضماناتنا الأمنية السلبية المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، والتزامنا بالمحافظة على الحد الأدنى فحسب من الردع الموثوق به، وشفافيتنا بشأن ترسانتنا وسياستنا المعلنة، جميعها تسهم في أن تكون المملكة المتحدة دولة حائزة للأسلحة النووية تتصرف بمسؤولية. وهناك عوامل أخرى أيضاً. فالمملكة المتحدة تحتفظ بمستوى أدنى من الردع الذي يعول

وهناك مسألة تزايد الانتشار، مما يؤدي إلى أن تنشأ تهديدات نووية جديدة في المستقبل.

إن رادعنا النووي ليس ضرورياً لأننا نحن فحسب؛ بل إنه ضروري لأمن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أيضاً. وأكثر من ذلك، فإن رادع المملكة المتحدة يسمح لكثير من الدول بأن تبقى آمنة لعلمها أنها مشمولة بالمظلة النووية للناتو. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أكدت منظمة حلف شمال الأطلسي من جديد أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل الناتو تحالفاً نووياً. والغرض الأساسي من القدرات النووية للناتو هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. والتخلي عن رادعنا النووي من جانب واحد من شأنه أن يقوض أمننا وأمن حلفائنا.

وفي العام الماضي، صوت برلمان المملكة المتحدة بمهامش حاسم لاستبدال الغواصات الأربع الضرورية للحفاظ على الوضع الحالي للردع المستمر في البحار. وهذا لا يغير من أهمية الأسلحة النووية في عقيدتنا الأمنية. ولن نستخدم أسلحتنا النووية إلا في الظروف القصوى دفاعاً عن النفس، بما في ذلك الدفاع عن حلفائنا في الناتو.

وما زلنا نقدم تأكيداً بأن المملكة المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا لا ينطبق على أي دولة في حالة خرق جوهري لالتزامات عدم الانتشار، وفي حين لا يوجد حالياً تهديد مباشر للمملكة المتحدة أو لمصالحها الحيوية من دول تطور أسلحة الدمار الشامل، مثل القدرات الكيميائية والبيولوجية، فإننا نحفظ لأنفسنا بالحق في إعادة النظر في هذا التأكيد إذا كان التهديد أو التطوير أو نشر هذه الأسلحة في المستقبل يجعل ذلك ضرورياً.

الأسلحة النووية أمر مهم، فهي أداة مفيدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي بالنظر إلى ترابطهما - فهما يعملان على بناء الثقة بين الدول.

وما زالت زامبيا تلتزم بشدة بمفهوم نزع السلاح العام والكامل. وهذه خطوات مهمة لتعزيز تدابير بناء الثقة. ومع ذلك، نعتقد أن الهدف النهائي لنزع السلاح النووي ينبغي أن يكون القضاء التام على الأسلحة النووية. ومما يشجعنا أن الدول الأفريقية، برعاية الاتحاد الأفريقي، جميعها أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد اتفقت على إعلان القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي السبيل الأمثل للحد من الشواغل الأمنية العالمية، لأنها تساعد على تعزيز التعاون الأوسع نطاقاً في مختلف المناطق.

وفي هذا الصدد، تؤكد زامبيا مجدداً على ضرورة تعزيز التعاون والتشاور بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة من خلال وضع تدابير ترمي إلى ضمان التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية وأهداف المعاهدات ذات الصلة. ويود وفدي أن يدعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في توفير القيادة والتوجيه في هذا الصدد من أجل ضمان الشفافية والتنفيذ الفعال لنظامي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وزامبيا تحب بالجهود العالمية لردع الإرهاب النووي، وتؤيد حق الدول في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، فإن زامبيا تدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤيد تعزيز بروتوكولاتها الإضافية. وسمحوا لي أن أذكر أن التدابير التي اتخذتها الوكالة لتعزيز أنشطة التعاون الفني في الدول الأعضاء هي ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية. ومنذ ذلك الحين ما فتئت زامبيا تستفيد من المنافع المتأتمية من زيادة استخدام الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وهو ما تحقق من خلال

عليه، مع غواصة واحدة من طراز ترايدنت تقوم بدوريات، وتأهب عادة لإطلاق النيران خلال عدة أيام من الإحطار. وعلى مدى أكثر من ٢٠ عاماً، لم توجه الأسلحة النووية للمملكة المتحدة إلى أية أهداف. وبدأنا وفقاً لاختيارنا لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة منذ عام ١٩٩٥، وأعلننا عن كمية المواد الانشطارية المنتجة قبل بدء هذا الوقف. وندعم بقوة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تعزز الأمن الإقليمي والدولي، ولدينا إجراءات صارمة للمحاسبة والمراقبة فيما يتعلق بالمواد النووية العسكرية تستند إلى تشريعات المملكة المتحدة وأفضل الممارسات في هذا المجال. ونتحمل مسؤولياتنا تجاه حماية موادنا النووية العسكرية بجدية شديدة.

وما زلنا عازمين على مواصلة العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي على منع الانتشار وإحراز صوب نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، وبناء الثقة والاطمئنان بين الدول، واتخاذ خطوات ملموسة صوب عالم أكثر أماناً واستقراراً، تشعر فيه البلدان الحائزة للأسلحة النووية بالقدرة على التحلي عنها.

السيد مويوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يثني على الرئيس ومكتبه لالتزامهما بعمل اللجنة الأولى.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تساءل ابن أفريقيا العظيم نلسون روليهلالا مانديلا، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، هنا في نيويورك، "أسلحة الدمار الشامل الرهيبة والمرعبة هذه - لم يحتاجون إليها، على أي حال؟" (A/53/PV.7).

وزامبيا ما فتئت تلتزم بالجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع، وتؤكد من جديد دعمها لعالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تقدر زامبيا دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في صون وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن إنشاء مناطق خالية من

والحقيقة أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه من جانب ١٢٢ دولة يمثل تطورا تاريخيا في الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة تكمل نظام عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعززه. وبالنظر إلى العواقب الكارثية لأي استخدام لهذه الأسلحة، فإنها تضع معيارا فعالا للرفض القاطع للأسلحة النووية كأدوات مشروعة للحرب.

وكما قلت توأ، فإن مخاطر التفجير النووي تبدو اليوم حقيقية للغاية. ونود أن نشير إلى أن تطوير الترسانات النووية وتحديثها، واستمرار التجارب النووية وحتى التهديد باستخدامها يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الدولي، ويقوض نظام عدم الانتشار على نحو خطير.

إن منح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية يبرز أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها خطوة أساسية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما يؤكد على حقيقة أن المعاهدة تمثل انتصارا للدبلوماسية والتعاون الدولي والحوار بين الدول، وتوفر رؤية للسلم والأمن الدوليين لا تقوم على استخدام القوة والأسلحة.

ومنذ ٢٠ أيلول/سبتمبر، وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية ٥٣ دولة. واتحاد جزر القمر هو إحدى هذه الدول، ووفدي يشجع الدول التي لم توقع عليها بعد على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

ختاما، أود أن أؤكد في هذا المحفل أن وفدي سيصوت مؤيدا مشروع القرار A/C.1/72/L.6، المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، ومشاريع القرارات الأخرى المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

السيد باكاناوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة، أود، أولاً،

برنامج الوكالة للتعاون الفني. ويشمل ذلك إنشاء مركز للعلاج وتعزيز وحدة الطب النووي في المستشفى التعليمي الجامعي - وهو أكبر المستشفيات في بلدنا. وزامبيا تقدر عمل منتدى الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا، الذي أنشئ لتعزيز وتدعيم وتنسيق الحماية من الإشعاع والسلامة النووية والأمن النووي والهياكل الأساسية والأطر التنظيمية بين الأعضاء. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن زامبيا تواصل العمل مع الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية - وهي مبادرة تهدف إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الهياكل الأساسية والخبرات المتاحة في أفريقيا، وتساعد البلدان على المضي قدما نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الإقليمي من خلال التطبيقات السلمية للتقنيات النووية. وأود أيضا أن أسلط الضوء على امثال زامبيا للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن بلدنا يطبق تدابير أمنية مناسبة مصممة لعرقلة محاولات الجماعات والمنظمات الإرهابية للحصول على المواد.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا على أهمية الآليات الإقليمية وجهود نزع السلاح، لأنها الطريقة المثلى للحد من الشواغل الأمنية العالمية.

السيد أوسين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على عملها الذي نالت عنه جائزة نوبل للسلام، وأشكرها على حملتها المتعددة السنوات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية وحظرها.

يفتح هذا الاجتماع للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في سياق دولي مقلق للغاية، يعرض السلام لخطر بالغ، ولا سيما التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ومن المفارقات أنه الاجتماع الأول أيضاً الذي يعقد في حقبة جديدة، نأمل أن تفضي إلى نزع السلاح النووي.

خلال الالتزام بالعمل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء. ولذلك، يساورنا القلق فيما يتعلق بالجهود الدولية المضطلع بها دون إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الخطوات قد تضر بالمداورات الدولية ذات الأهمية الجوهرية بشأن نزع السلاح النووي وربما تأتي بنتائج عكسية بالنسبة لمؤسسات عدم الانتشار القائمة. وفي هذا الصدد، فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها سيكون بالغ الأهمية في عملية عدم الانتشار، وسيشكل خطوة أساسية نحو نزع السلاح.

إن تدابير بناء الثقة والشفافية المتبادلة والتحقق الفعال جزء لا يتجزأ من العمليات الشاملة والمتوازنة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية وجود نظام ضمانات قوي ويعول عليه للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الوكالة للتحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالجملة النووي ورصد تنفيذها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشجع جميع الأطراف على الاستمرار في تنفيذ أحكام خطة العمل والتقيد بها.

واسمحوا لي أن أؤكد التزام ليتوانيا بالعمل بشكل بناء لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين من خلال عمل دورة اللجنة الأولى هذه.

السيد بوديال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أستهل بياني بتهنئة الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على منحها جائزة نوبل للسلام تقديراً لعملها الذي أفضى إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولطالما أيدت نيبال مشاركة المجتمع المدني وإسهامه فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا يزال السباق الشرس لحيازة أسلحة الدمار الشامل يهدد العالم. ونيبال يساورها بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية والبيئية الوخيمة لتفجير الأسلحة النووية المقصود أو العرضي

أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين. مؤكداً على دعم ليتوانيا للجنة في عملها.

سوف أقرأ النسخة الموجزة من البيان، وسيتم تحميل نصه الكامل في بوابة PaperSmart.

إن المخاطر الحرجة التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية تلوح في الأفق بوضوح شديد وتبرز الحاجة الملحة إلى أن تتشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها المسؤولية وأن ترسم المسار المقبل لنزع السلاح النووي.

وليتوانيا تدين بشدة الأعمال غير القانونية المتكررة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنتهك التزاماتها وقرارات مجلس الأمن. إن تلك الأعمال تشكل تهديداً مباشراً للأمن الدولي وتتحدى سلطة الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وخطورة الانتهاكات الأخيرة تتطلب استجابة دولية حثيثة تمارس من خلالها كل التدابير الدبلوماسية المتاحة. وفي هذا الصدد، ترحب ليتوانيا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الذي يتناول شواغل المجتمع الدولي هذه.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل أساس عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي عالمياً ومواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة المتساوية في الأهمية باستمرار من أجل تعزيز مصداقية المعاهدة ونزاهتها. وليتوانيا ستدعم الجهود المبذولة لضمان نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

ونحتاج جميعاً إلى نهج تدريجي في البحث عن طرق عملية لإحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي، كما جرى التأكيد عليه في البيان المشترك الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم ٢٩ دولة (انظر A/C.1/72/PV.10). وما زلنا مقتنعين بأن هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه إلا من

ونيبال لا تعتقد أن الأسلحة النووية أدوات ردع مفيدة. وعضوا عن ذلك، فهي سبب معضلة أمنية فيما بين الدول النووية. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك مكان للأسلحة النووية في عقيدة الأمن الوطني في أي بلد.

ويتعين وقف تحديث الترسانات النووية والبحوث الجارية بشأن رؤوس نووية جديدة وتطوير وسائل إيصال جديدة. ونيبال تحث على الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف دون مزيد من التأخير، بروح القرار الأول للجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

ونيبال تأمل أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، فرصة هامة للمجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن، وبيان الاتجاهات الجديدة في مجال نزع السلاح النووي. وبوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تشدد نيبال على الحاجة إلى تسريع المداولات الإقليمية لنزع السلاح في إطار عملية كاتماندو.

وترى نيبال أيضا أن ثمة حاجة ملحة إلى صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم ضمانات أمنية للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. ونيبال ترى أن مصداقية معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها عنصرا أساسيا في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، تكمن في التنفيذ الفعال لركائزها المتعاضدة.

وأخيرا، تدعو نيبال إلى توحيد قوانا وإرادتنا السياسية لإيجاد عالم أكثر أمانا لأطفالنا، وتحويل الموارد التي تنفق على تحسين الترسانات النووية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإزالة خطر الأسلحة النووية من على وجه الأرض.

وتأثيره العشوائي. فخطر الكارثة ليس افتراضيا ولكنه حقيقي. وحجمها سيكون أكبر بكثير من الكوارث الطبيعية الضخمة من حيث الخسائر البشرية والمادية.

وتثني نيبال على الفريق العامل المفتوح العضوية لانهائه من صياغة أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة الحالية للجمعية العامة من الاتفاق على اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة هذه.

وما زالت نيبال تؤيد التعجيل بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونيبال تعتبر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة خطوة حاسمة إلى الأمام تضيضي معنى حقيقيا على نزع السلاح.

وتمشيا مع موقفها المبدئي، تدعو نيبال إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد. وهذا وحده يمكن أن يكفل السلام والأمن العالميين. وينبغي استخدام عوائد نزع السلاح وعدم الانتشار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولفائدة البشرية.

ومن هذا المنطلق، وقعت نيبال في الشهر الماضي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها. ونأمل أن تسهم المعاهدة، بعد دخولها حيز النفاذ، في تعزيز هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية وعدم إنتاجها، وهو الضمان المطلق الوحيد ضد عواقبها الكارثية.

وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء مرة أخرى على فتوى عام ١٩٩٦ لمحكمة العدل الدولية، التي تؤكد أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كما أننا نجد الدعوة للدول التي لم تصدق على معاهدة بليندايا - بشأن إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية - إلى أن تنضم فوراً لهذه المعاهدة. ونؤكد على الحق الكامل وغير المشروط أو التمييزي للدول كافة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسخيرها لخدمة البحث العلمي.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. وقد كان سباقاً في انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم الانتشار النووي، وقيادة جهود معاهدة إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جاء انضمامنا إليها في عام ٢٠٠٤. كما استضافت عاصمة بلادنا، الخرطوم، المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٤، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية، في مقدمتها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فحسب. وذلك علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومشاركته في كل حلقات العمل الإقليمية والمؤتمرات التي عقدت في نيويورك في هذا الخصوص.

أود أن أشير إلى أن بياننا سيُقدم في بوابة PaperSmart، وأختتم بياني بما يلي. لعل اللجنة تدرك موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية وقناعتنا التي لا تتزحزح بأنها مجرد أداة سياسية لدى بعض الدول والمجموعات لدعم وتنفيذ مصالحها الخارجية. ولعلكم تعلمون أن ذات الدول والمجموعات المؤيدة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية هي التي رفضت تحريم استخدام الأسلحة النووية وإدراجها ضمن الجرائم التي تختص بها هذه المحكمة. إن هذا الوضع يوضح بجلاء طبيعة المساومات البعيدة عن العدالة

السيد محمد (السودان): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة وعلى إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة الهامة، متمنياً لكم التوفيق.

يؤيد السودان البيانات التي أدلت بها إندونيسيا واليمن ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/72/PV.10).

ويؤكد وفد بلادي على أهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بكل أنواعه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما نعرب عن قلقنا إزاء عدم تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزامات وتعهدها التي قطعتها في هذا الجانب، بدءاً من تنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، مروراً بمؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠، وكذلك الخطوات الثلاث عشرة الصادرة عن مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية قدراً من المرونة وإبداء إرادة سياسية حقيقية للتنفيذ وفق جدول زمني ملزم.

كما يعبر وفد بلادي عن أسفه لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي قبل عامين وعدم الخروج بوثيقة ختامية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث أن تعنت إسرائيل ورفضها المستمر والمعلن للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها وبرامجها النووي للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه أن يعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر في منطقة بالغة التوتر والتعقيد. ويؤكد وفد بلادي أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بالقرار ١٩٩٥، الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي.

وقد تجلت قيمة هذه المعاهدة بوضوح فيما يتعلق بالتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أدانت الجمهورية التشيكية مراراً وبشدة التجارب النووية والقذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية، والتي تمثل انتهاكا صارخا للالتزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقوض استقرار شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها، وتهدد السلام والأمن الدوليين.

والجمهورية التشيكية تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي أنشطة مزعومة للاستقرار والامتناع لجميع التزاماتها الدولية. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على التحلي عن برنامجيها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، والعودة فوراً إلى معاهدة عدم الانتشار ونظم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتولي الجمهورية التشيكية أولوية لبدء المفاوضات واختتامها في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبالنظر إلى استمرار حالة الجمود المخيبة للآمال في مؤتمر نزع السلاح، فقد أيدنا إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني باعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشاركنا بنشاط في الاجتماع التشاوري غير الرسمي المفتوح العضوية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٧ في نيويورك.

وأود أن أكون واضحاً تماماً: إن الجمهورية التشيكية لا تزال ملتزمة تماماً بهدف تحقيق وإدامة عالم بلا أسلحة نووية، ولكن أي نزع سلاح فعال ومستدام يجب أن يراعي البيئة الأمنية الدولية. ولذلك، فإن الجمهورية التشيكية تنتمي إلى مجموعة الدول التي تتخذ نهجاً تقدماً وتدرجياً وعملياً وفعالاً لإزاء نزع السلاح من خلال اعتماد تدابير أو لبنات بناء متوازنة ومتزامنة.

وروحها التي كان يجب أن يتسم بها النظام الأساسي لهذه المحكمة.

السيدة تشاتردوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن دعمنا الدائم للالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتناع التام للالتزامات بموجب هذه المعاهدة. والجمهورية التشيكية تعتبر معاهدة عدم الانتشار أحد الأركان الأساسية للهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وأداة أساسية لإحراز تقدم في كلا المجالين. وبهدف صون وتعزيز سلطتها ونزاهتها، نرى أن نتائج اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ تمثل خطوة أولى جيدة للغاية نحو نجاحها.

وما زالت الجمهورية التشيكية ملتزمة تماماً بدعم كل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب أن يمارس هذا الحق بطريقة مسؤولة ووفقاً لجميع الالتزامات والتعهدات المتعلقة بعدم الانتشار، على النحو المعترف به، في جملة أمور، في المعايير الدولية واتفاقيات الضمانات.

ومن الضروري أن نعيد التأكيد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى مشاركتنا النشطة ومساهماتنا المالية في مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية.

والجمهورية التشيكية، كأول بلد أوروبي يصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعتبر هذه المعاهدة أحد الصكوك الرئيسية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ولذلك، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للعملية المؤدية إلى بدء نفاذ المعاهدة، ونحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق الثاني.

ونزع السلاح، مستعدة للعمل على إعادة بناء الحوار الضروري للتقدم في نزع السلاح النووي.

وتدين تركيا عمليات إطلاق القذائف التسيارية والتجارب النووية المستمرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدعوها للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والامتناع عن الأعمال الاستفزازية. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة.

وخطوة العمل الشاملة المشتركة أماننا كمثال على فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في النهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار. ونشجع جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها. وهذا أمر مهم بشكل خاص في غياب أي بديل عملي.

ونؤكد من جديد الأهمية الحيوية والحاجة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد تجدد هذا الشعور بالإلحاح مرة أخرى بسبب التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. ونحث البلدان المتبقية المدرجة في المرفق الثاني على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

واعتقادنا الراسخ أن بدء المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون إسهاما كبيرا أيضا في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن التحقق من نزع السلاح النووي.

ويعتبر الأمن النووي والإشعاعي أولوية رئيسية بالنسبة لتركيا. ونحن نقدر نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كأداة أساسية في الجهود العالمية لعدم الانتشار. وندرك ضرورة زيادة تعزيز سلطة التحقق التابعة للوكالة وتحقيق علميتها. ونعتبر الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة معيارا للتحقق لا غنى عنه. وينبغي أن تتاح للدول في حالة امتثالها

وتعتقد الجمهورية التشيكية أن السعي إلى حظر الأسلحة النووية من خلال معاهدة لا تشرك الدول الحائزة للأسلحة النووية لن تكون فعالة ولن تخفض الترسانات النووية أو تعزز السلام والاستقرار الدوليين. وأي نزع سلاح فعال ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه يجب أن يكون شاملا وراسخ الجذور في معاهدة عدم الانتشار، مع الإقرار بأن إزالة الأسلحة النووية عملية طويلة الأمد تتطلب حوارا بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

السيد إركان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح والبلدان الـ ٢٩ المتقاربة التفكير (انظر A/C.1/72/PV.10). والبيان التالي نسخة مختصرة من ملاحظتنا الوطنية الإضافية.

إن تركيا تشاطر الآخرين الشواغل بشأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، وهي ملتزمة تماما بمهدنا المشترك المتمثل في إزالة تلك الأسلحة بالكامل. ويجب علينا أن نمضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف من خلال اتخاذ خطوات ملموسة وعملية وفعالة، بما يتسق مع التزاماتنا تماما، بالمضي قدما بتوافق الآراء والمشاركة النشطة للدول النووية وغير النووية على السواء. وينبغي أيضا مراعاة حالة البيئة الأمنية الدولية.

إننا نؤيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بقوة ونعتبرها الآلية المركزية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ملتزمون التزاما قويا بتعميمها وتعزيزها. ولن تدعم تركيا أي عمل يمكن أن يقوض معاهدة عدم الانتشار. ويقلقنا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تهدد بتقويض معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا السبب، لم نشارك في المفاوضات حول معاهدة حظر الأسلحة النووية ولم نوقع عليها.

وتتيح لنا الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة للتخلي عن خيبة الأمل الناجمة عن الفشل بل وعكس المسار. وتركيا منفردة كأمة، ومع شركائها في مبادرة عدم الانتشار

إن أخطر التهديدات المعروفة للسلم والأمن العالميين هو على الأرجح الانتشار والاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، وذلك بحكم طبيعتها اللإنسانية والعشوائية. وخطر التفجير المقصود أو الخاطئ أو العرضي لسلاح نووي واحد سيؤدي إلى عواقب بعيدة الأثر ومدمرة بالنسبة للبشرية عبر الحدود الجغرافية. وقلقنا إزاء وجود الأسلحة النووية يتزايد بسبب الاحتمال الوارد دائماً بوقوع هذه الأسلحة والمواد المتصلة بها في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية غير المرخص لها. ولذلك، نؤيد الفكرة القائلة بأن الضمان النهائي للسلم والأمن الدوليين هو كفاءة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، ترحب غانا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه كأداة هامة استجابة للوعي المتزايد بالمخاطر والعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية.

وقد انضمت غانا إلى الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع على المعاهدة عندما فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

وتحظر المعاهدة استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وحيازتها وإنتاجها واحتيازها واختبارها ونقلها ونشرها. وهي صك شامل وتدرجي ينزع الشرعية عن الأسلحة النووية ويضع أحكاماً تنص على انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية وإزالة أسلحتها بطريقة يمكن التحقق منها بصورة مستقلة وعلى نحو شفاف ولا رجعة عنه. وتكمل المعاهدة وتعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن القواعد الأخرى المحددة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبعد هذا الإنجاز التاريخي، أصبحت معاهدة حظر الأسلحة النووية جزءاً أساسياً من خطاب نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، نرى أنه لا جدوى من تصوير المعاهدة باعتبارها صكاً خلافياً، خاصة وأنها صيغت لتكمل وتعزز معاهدة عدم

الكامل لتطبيقات الضمانات إمكانية الوصول دون عوائق إلى التكنولوجيا النووية المدنية.

وبينما صادف العام الماضي الذكرى السنوية الثلاثين لبدء نفاذ معاهدة راروتونغا، نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو. وتذكرنا المناسبتان السنويتان بوعدها الجماعي فيما يتعلق بقرار الشرق الأوسط لمؤتمر استعراض عام ١٩٩٥. ويؤسفنا أن عقد المؤتمر الدولي لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد أرجى في عام ٢٠١٢، أي قبل خمس سنوات الآن. ونعتقد أيضاً أن اتفاقات نزع السلاح الحالية، مثل المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، لها أهمية كبيرة بالنسبة للأمن، ونرحب بمحادثات الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا.

وتركيا عازمة على الحفاظ على مستوى دعمها لعملنا المشترك في دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠.

السيد أوكايتي (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلتا إندونيسيا ومصر باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/72/PV.10). ويعبر بيانيهما بشكل كاف عن موقفنا بشأن مجموعة المسائل المشمولة في إطار هذه المجموعة. ونظراً لضيق الوقت، ولأنني أتكلم بصفتي الوطنية، سأقتصر في ملاحظاتي على بعض المسائل.

يود وفدي أن يهنئ بحرارة الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية على الفوز بجائزة نوبل للسلام اعترافاً بإسهامها في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وإنجاز الحملة الدولية هذا شهادة على الإسهام القيم الذي يقدمه المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والخبراء العلميين نحو تحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ختاماً، لئن كان الطريق نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يبدو مضيئاً للغاية وصعب المنال، فإننا متفائلون بأن ارتباطنا الإيجابي المستمر بالنهج الجديدة والإبداعية وتنفيذ جميع التدابير والالتزامات المتفق عليها سيدفعنا جماعياً نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيدة ستويغا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، باسم البلدان الـ ٢٩ المتقاربة التفكير (انظر A/C.1/72/PV.10). إلا أنني أود أن أعتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في مناسبات شتى، كررت بلغاريا التزامها بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ولا يزال هذا الهدف متقدماً بين أولوياتنا. فالتوترات المتزايدة على صعيد الأمن العالمي والتجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشهر الماضي، فضلاً عن تكرار تجارب القذائف التسيارية في تحدٍ لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إنما تجعل قضية معالجة الأسلحة النووية أكثر قوة. وجائزة نوبل للسلام لهذا العام، التي منحت للحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، مثال آخر على هذه النقطة. نحتاج إلى أن يعتمد المجتمع الدولي نهجاً موحداً - نهجاً يشرك جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولئن كان الإحباط من بطء التقدم في نزع السلاح النووي قد يكون مفهوماً، فإننا نرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخراً لا تساعد على تسريع تلك العملية، كما أنها لن تسهم في تحقيق هدف عالم بدون أسلحة نووية. وعضواً عن ذلك، فإننا مقتنعون بأن النهج التدريجي المستند إلى تدابير عملية ملموسة هو السبيل الذي سيقودنا في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. ويشمل هذا النهج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة المادة السادسة،

انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، لم يكن من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوض المعاهدة بمفاهيمها الخاطئة وانتقاداتها الأقل إيجابية. وفي واقع الأمر، لا يمكن القول إن أي صلح قانوني متعدد الأطراف مثالي تماماً - حتى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، نكرر دعوتنا لجميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، للتوقيع عليها دون مزيد من التأخير.

وما زالت غانا ملتزمة بثبات بمعاهدة عدم الانتشار بجميع جوانبها، وترى أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز كل منهما الآخر. ونعتقد أن هدفنا الشامل المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية هو هدف مشترك ومعلن عنه بقوة من جانب الدول الأعضاء، سواء تلك الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، أو تلك التي ليست كذلك.

ومع ذلك، يقلقنا أن السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار محاط بمذاهب أمنية مدعومة بالأسلحة النووية والالتزامات غير الواضحة جراء الافتقار إلى حسن النية والإرادة السياسية. ولذلك، يتعين علينا جميعاً أن نعطي معنى لمختلف الصكوك القانونية التي نؤيدها ونعمل وفقاً لها حتى نضمن القضاء التام على الأسلحة النووية. ولهذا الغاية، نتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، تمشياً مع القرار ٣٢/٦٨، بغية تقييم التقدم المحرز والمضي قدماً في تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ونأمل أيضاً أن يتمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ من تجاوز نكسات عام ٢٠١٥ والمضي بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي إلى الأمام.

السيد مانريك تريخو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
يرحب بلدي بحقيقة أنه بعد ٧١ عاما على اعتماد أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ د-١) سعينا من خلاله للقضاء على المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية - وتلك إشارة واضحة إلى الاستخدام المؤسف للأسلحة النووية ووجودها - اعتمدنا هذا العام أخيرا صكاً ملزماً قانوناً يستند إلى القانون الدولي الذي يحظر سلاح الدمار الشامل الوحيد الذي لم يُحظر بعد.

وأمثالاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شاركت السلفادور في عملية التفاوض الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت أخيراً في ٧ تموز/يوليه، ووقعت عليها في اليوم الأول من فتح باب التوقيع. وبتخاذ هذه الإجراءات، يؤكد بلدي من جديد على فرضية أن حظر الأسلحة النووية وإزالتها شرط لا غنى عنه لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما أن المعاهدة التي تحظر، في جملة أمور، استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، توجه ضربة قوية للأسباب التي من أجلها لا تزال دول عديدة تملك هذه الأسلحة العشوائية الأثر. وفي هذا الصدد، فإننا نشير إلى الوقاية من التهديدات النووية والردع النووي. وليس لدينا أدنى شك في أن الأسلحة النووية لا تضمن سلامة أي أحد. وخطر هذه الأسلحة يكمن في وجودها ذاته. ولهذا السبب، نحث الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الامتثال للالتزامات المبينة في المادة السادسة. وينبغي ألا يسمح لها بالتسبب في مزيد من التأخير في تنفيذ المعاهدة، ويجب أن تهدف جهودنا إلى القضاء التام على تلك الأسلحة.

والسلفادور تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التجارب النووية الأخيرة. فهذه الأعمال لا تؤدي إلا لتقويض السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تعريض حياة الملايين من الناس للخطر.

باعتبارها الإطار الوحيد للتقدم في نزع السلاح النووي. وينبغي لنا جميعاً أن نركز على دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن الوفاء بالتزامات المؤتمرات الاستعراضية لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ فيما يتعلق بجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة.

وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو لجنة أخرى في النهج التدريجي. وكدولة مدرجة في المرفق ٢، فإن بلغاريا من بين الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة عن دخول المعاهدة حيز النفاذ. وعليه، فإننا ندعو جميع الدول، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة، على سبيل الأولوية.

إن بدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من بين العناصر الأخرى التي ستقربنا من تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأغتنم هذه الفرصة للثناء على كندا لرئاستها فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، ونتطلع إلى نتائج عمل الفريق.

والتحقق ضروري أيضاً لنزع السلاح النووي الفعال. وفي هذا السياق، نؤيد القرار المتعلق بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين عملاً بالقرار ٦٧/٧١، ونحن على استعداد للإسهام في عمله.

وكما أكدنا من قبل، فإن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة جميع الدول، وينبغي أن يقوم على الثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال ذات أهمية تاريخية وينبغي ألا يدخر أي جهد للحفاظ عليها. ونشجع جميع الأطراف في خطة العمل على مواصلة الالتزام الصارم بشروطها.

أخيراً، فإن بلغاريا مقتنعة أنه من خلال الوحدة والثقة ومشاركة الجميع، ستكون لدينا القدرة على تحقيق عالم بدون أسلحة نووية.

في الاحتياجات الأساسية مثل الحد من الفقر ومبادرات تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.4، المعنون "متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠".

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.10).

نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء التوجهات المقلقة فيما يتعلق بسباقات التسلح النووي الجديدة وسباقات التحديث للأسلحة النووية. وتصبح هذه التوجهات مقلقة بصورة متزايدة عندما ترغب دولة معينة حائزة للأسلحة النووية في الحصول على أسلحة نووية أكثر مما لديها بالفعل حتى تبقى في المقدمة. ومن المفارقات أنه، بعد أكثر من ٧٠ عاما من التقاعس في مجال نزع السلاح النووي، تعلن تلك الدول أن التقدم الآن مبني على الصبر. إلا أنه يجب وضع حد لهذه التوجهات، بكل ما لها من آثار ضارة على السلم والأمن الدوليين.

وإذ ندعم الهدف العام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نشدد على ضرورة استكمالها بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية على وجه الاستعجال. وبالمثل، لا بد من اعتماد تدابير عملية ملموسة بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، حيث سنقدم مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. وفي الحالة الأمنية الدولية الراهنة، أصبح التصدي لخطر الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي الآن أكثر إلحاحا من أي

وبلدي يؤيد كل الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي مع التقيد الصارم بالقانون الدولي واحترام المساواة في السيادة بين الدول. وفي الوقت نفسه، نحث الدول المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على إحراز تقدم بشأن التصديق عليها بسرعة بغية بدء نفاذها دون إبطاء. ومن المؤسف أنه بسبب أقلية، فإن هذه المعاهدة الرئيسية، في إطار نزع السلاح والجهود الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، لم تدخل حيز النفاذ. والعلامة الوحيدة القاطعة لرفض التجارب النووية هي التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو الانضمام إليها.

إن الأسلحة النووية تشكل تهديدا فادحا للبشرية وبقاء الحضارة. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في بلدان إما تمتلك أسلحة نووية أو هي جزء من تحالف أو آخر للأمن النووي.

وهذا يثبت أنه ما من دولة أو منظمة لديها القدرة الكافية على مواجهة العواقب الفورية أو المتوسطة أو الطويلة الأجل المترتبة على تفجير سلاح نووي.

وبناء على ذلك، ستواصل السلفادور واجباتها والتزاماتها الإنسانية بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، ونحث البلدان الحائزة لأسلحة الدمار الشامل هذه على اتخاذ تدابير ملموسة للحد من خطر إنتاج الأسلحة النووية وتفجيرها، بما في ذلك عن طريق تخفيض الحالة التشغيلية لأسلحتها النووية ومخزوناتهما من الأسلحة المنشورة، دون إبطاء. فالحد من مهام الأسلحة النووية المستخدمة في السياقات العسكرية ليس غاية بل وسيلة للقضاء على جميع أنواع الأسلحة النووية في الوقت المناسب.

في الختام، يرفض بلدي استثمار الموارد المالية الكبيرة في صيانة وتحسين الأسلحة النووية ومنظوماتها. وندعو إلى تخصيص جزء من هذه الموارد للأنشطة التي تعزز نزع السلاح، واستثمارها

”يجري تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتتناول أنشطة التحقق والرصد للوكالة الدولية للطاقة الذرية كل العناصر المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل. وإيران تنفذ الآن مؤقتا البروتوكول الإضافي لاتفاقها بشأن الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية، وهو أداة قوية للتحقق تتيح لمفتشينا إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات والمواقع في إيران. وحتى الآن، تمكنت الوكالة من الوصول إلى جميع المواقع التي كانت تحتاج لزيارتها“.

مرة أخرى، أشكر جميع الوفود التي دعت إلى التنفيذ المستمر والكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وكما ذكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بحق، ينبغي لأعضاء اللجنة الأولى ”أن يضيفوا صوتهم دعماً لهذا الاتفاق التاريخي، كدليل على ما يمكن تحقيقه من خلال المشاركة المباشرة والالتزام المشترك بالحوار والتعاون بحسن نية“.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لحكومة الولايات المتحدة بالاستمرار في التهكم على خطة العمل الشاملة المشتركة وتقويضها، لأن من شأن ذلك أن يؤدي بدوره إلى تقويض نظام عدم الانتشار برمته. وخلاف ذلك، فبعد كل انتخابات في أي ركن من أركان العالم، ينبغي أن نتوقع العدول عن جميع قرارات والتزامات الإدارات السابقة. ولذلك، فإن لدينا مسؤولية جماعية للتصدي لهذا التوجه المقلق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): انقضى ما يقرب من ٦٠ عاماً منذ أن تناولت الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة لأول مرة الحاجة إلى نزع السلاح العام الكامل، وقرابة ٥٠ عاماً مضت منذ ألزمت معاهدة عدم انتشار

وقت مضى. ولتلك الغاية، يجب أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وقبل بضعة أيام، تم الكشف عن السياسة الجديدة للولايات المتحدة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. إن ادعاء حكومة الولايات المتحدة بعدم امتثال إيران لخطة العمل هذه ليست له أي أهمية أو مصداقية على الصعيد الدولي. ومطالبه الولايات المتحدة أحادياً بتمديد القيود المؤقتة على إيران وجعلها دائمة لا يتعارض مع نص خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل أيضاً مع الحقوق غير القابلة للتصرف للدول بموجب معاهدة عدم الانتشار.

إن الولايات المتحدة تدعي خطأً ومن جانب واحد أن إيران لا تحترم روح خطة العمل الشاملة المشتركة، وبغية الحفاظ على هذه الروح، تهدد بتفكيك الصفقة بالكامل. لقد كان أداء الولايات المتحدة لالتزاماتها باهتا وقاصراً منذ البداية. وفي عدة حالات - خاصة أثناء الإدارة الحالية - انتُهِك مضمون ونص خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد سجلت إيران تلك الانتهاكات رسمياً لدى اللجنة المشتركة.

وكما أكدت إيران مؤخراً، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة صك دولي صحيح. ولا يمكن إعادة التفاوض بشأنها أو تغييرها، ولا هي اتفاق ثنائي يمكن إبطاله بإجراءات أحادية. وإيران لن تكون البادئ بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، فإن لم تُحترم الحقوق والمصالح الإيرانية في خطة العمل الشاملة المشتركة، سنتوقف عن تنفيذ جميع التزاماتها.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة التي يمكنها أن تتحقق من التزام إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ووفقاً لبيان المدير العام للوكالة، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧،

وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، قد يعتبر البعض نزع السلاح العام والكامل بمثابة طموح غير عملي، بل وحتى وهم خطير. وينبغي ألا يكون هذا هو الحال في اللجنة هذه. وفي حين قد يظهر المزيد من البقع السوداء في صورة نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يجب الإقرار بالتقدم الكبير المحرز في هذه المجالات كما يستحق الشكر والتقدير كل من عملوا بجهد لتحقيق كل خطوة إلى الأمام نحو نزع السلاح العام والكامل.

ويود وفدي أن يقترح عدم اختزال المداولات الحالية والمقبلة بشأن هدف نزع السلاح العام والكامل في ممارسة تقنية ضيقة في مجال تحديد الأسلحة، بل ينبغي أن توضع ضمن إطار أوسع لديناميات حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام. وفي هذا الصدد، فإن العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به المؤسسات البحثية والشعبية وبناءة السلام وصانعو السلام يستحق اهتماما جديا. والبحوث المستفيضة بشأن ديناميات النزاع وأفضل الدروس المستفادة في منع النزاعات وحلها وبناء السلام هي عناصر ثمينة لتحريك العقول والقلوب لا غنى عنها في متابعة المفاوضات بحسن نية بشأن تحديد الأسلحة بفعالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أنه في يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد في الفاتيكان برعاية الكرسي الرسولي مؤتمر بشأن منظورات عالم خال من الأسلحة النووية ونزع السلاح المتكامل. ويسرنا أن يكون من بين المتكلمين البارزين في المؤتمر، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، التي ستقدم عرضا. ونأمل أن يضيف المؤتمر زحما لعملنا من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

ختاماً، يدعو وفدي جميع البلدان إلى اتخاذ خطوة حاسمة وعاجلة للتراجع عن التصعيد الحالي في الاستعدادات العسكرية. وينبغي استخدام كل السبل الدبلوماسية والسياسية للوساطة تجنباً لما قد يعجز عنه الوصف.

الأسلحة النووية الدول الأطراف بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وفي تلك السنوات الأولى، طرحت دول قوية حائزة للأسلحة النووية خططاً لتحقيق ذلك الهدف. مع ذلك، ولسنوات عديدة، خفتت تلك البوادر المشجعة للتقدم صوب نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل بالرغم من التقدم الكبير المحرز من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحظر فئات مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ولم يقتصر الأمر على عشر التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي فحسب، بل في واقع الأمر كان هناك بعض التراجع. حيث انخرطت الدول النووية الأقدم في سباق لتحديث ترساناتها النووية، مما يوضح أن استخدام الأسلحة النووية يظل خياراً حقيقياً. وتسعى دول أخرى في نفس الوقت إلى متابعة برامج نووية تهدد بقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها. إن المخاوف المتعلقة بتطوير القذائف في بعض البلدان اليوم يجب أن تنبه العالم إلى مخاطر سباق القذائف على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الأطر القانونية الدولية لحظر أنواع محددة من الأسلحة أو تحديدها، فإن الحروب والنزاعات العنيفة في ازدياد، بل إنها تزداد سوءاً. وفي معظم الحالات، هناك تجاهل تام للقانون الدولي الإنساني وكل معايير الكرامة الإنسانية، حيث يتعرض المدنيون الأبرياء للهجوم المباشر بأسلحة محظورة بالفعل بموجب معاهدات دولية. ويعرب الكرسي الرسولي عن الاستياء إزاء الهوة العميقة التي تفصل بين الالتزامات والأعمال على أرض الواقع في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

أكثر من ٤٠ عاما قد انقضت منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٧٥، وتم إنجاز الكثير منذ ذلك الحين. فقد اختفت الأسلحة البيولوجية، بدرجة ما، من المخزونات العسكرية والمفاهيم الأمنية والنظريات العسكرية اليوم. علاوة على ذلك، لن يشكك أحد علانية في عدم شرعية الأسلحة البيولوجية كوسيلة للحرب اليوم. ولكن لا وقت للتهاون، لأسباب ليس أقلها أن هناك أدلة على أن الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك الجماعات الإرهابية، تحاول الحصول عليها واستخدامها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن التقدم العلمي والتكنولوجي يعد بالكثير من المنافع الكبيرة للصحة العامة والتنمية المستدامة، فقد أدت تلك التطورات ذاتها إلى خفض الحواجز التي تحول دون تطوير الأسلحة البيولوجية. وبالتالي، فإن التهديد حقيقي وليس تهديدا ينبغي لنا أن نتجاهله.

وإزاء هذه الخلفية، اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية. وكما هو الحال دائما، فإن ولاية المؤتمر تتمثل في استعراض سير العمل بالاتفاقية. وأود أن أقول بضع كلمات عن الأعمال التحضيرية. اجتمع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قرر أن تجتمع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثامن في نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٦. وكان هذا ابتكارا مقارنة بالعمليات التحضيرية للمؤتمرات السابقة لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية أتاح إجراء مناقشات أكثر موضوعية بين الدول الأطراف قبل المؤتمر الاستعراضي.

وركز الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ على القرارات الإجرائية اللازمة للمؤتمر الاستعراضي، وتضمن تبادل آراء عام. وفي الاجتماع الأخير في آب/أغسطس، أقرت الدول الأطراف دراسة شاملة لجميع أحكام الاتفاقية، فضلا عن المسائل الشاملة مثل العلوم والتكنولوجيا، والبرنامج

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المجموعة المعنية بالأسلحة النووية.

أود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، يمكن الإدلاء ببيانات في إطار ممارسة حق الرد بشأن مجموعة الأسلحة النووية في أعقاب هذه الجلسة الصباحية، الساعة ١٢،٣٠ تقريبا. تتناول اللجنة الآن المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفقاً لبرنامج عملها، تستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة إعلامية من رئيس المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، سعادة السيد جيورجي مولنار، الممثل الخاص لوزير الخارجية والتجارة لشؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا. وعقب بيان الرئيس، ستتحول اللجنة إلى انتهاج طريقة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد مولنار.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة للإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة بشأن المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والذي تشرفت برئاسته. إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية جزء حيوي من الآلية الدولية لنزع السلاح، وتؤدي دورا رئيسيا في جهود المجتمع الدولي لمنع سوء استخدام البيولوجيا لأغراض عدائية. وكانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية أول معاهدة تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

بموجب الاتفاقية؛ بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. كما قدمت مقترحات تتعلق بوضع صك ملزم قانوناً، بما في ذلك آليات التحقق ومراقبة الصادرات. وقدمت أيضاً مقترحات لتسوية المنازعات ونقل المنكرين، وإجراءات التشاور والتحقق، وتعزيز سلطة صنع القرار في اجتماع الدول الأطراف.

وفيما يتعلق بوقائع المؤتمر الاستعراضي، بعد افتتاحه، فقد انتخبت كرئيس للمؤتمر، وانتخب السفيران بيونتينو (ألمانيا) ودلمي (الجزائر) نائبين للرئيس. وأود أن أشكرهما على عملها الشاق وتعاونهما الإيجابي خلال المؤتمر الاستعراضي. وأود أيضاً أن أشكر أصحاب المواقع الآخرين والميسرين السبعة الذين أدوا جميعاً أداءً رائعاً خلال الاجتماع.

وتلت مراسم الافتتاح مناقشة عامة، شملت بيانات من ممثلي ٨٢ من الدول الأطراف وثلاث منظمات دولية، ودورة غير رسمية شملت ١٨ منظمة غير حكومية ومعاهد بحثية. وإذ أوشك المؤتمر الاستعراضي على الانتهاء، واستجابة لرغبة أعضائها الدول الأطراف، عمدت اقتراحاً لبرنامج بين الدورات للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، يتوخى ١٥ يوماً من الاجتماعات في السنة، منها خمسة أيام لاجتماعات الدول الأطراف، وأربعة أفرقة عاملة مفتوحة العضوية معنية بالعلم والتكنولوجيا، والتنفيذ الوطني، والتعاون الدولي، والتأهب والمساعدة.

وعلى الرغم من المشاورات غير الرسمية المكثفة والمناقشات الرسمية بشأن هذا الاقتراح، لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي للأسف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المجموعة بسبب المواقف المتباينة للدول الأطراف أساساً. وبالتالي، لم تتمكن الدول الأطراف من الاتفاق إلا على عقد اجتماع سنوي واحد للدول الأطراف كل سنة لمدة تصل إلى خمسة أيام. واتفقت الدول الأطراف أيضاً على مواصلة العمل في قاعدة بيانات التعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة وتحسينها، فضلاً عن

التفاعلي المقبل بين الدورات ووحدة دعم التنفيذ. وشاركت حوالي ١١٤ من الدول الأطراف في اجتماع اللجنة التحضيرية، الذي شدد على الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الأطراف لعمل الاتفاقية وأهميتها.

وبالإضافة إلى عمل اللجنة التحضيرية نفسها، أسهم عدد من الأنشطة غير الرسمية في تبادل موضوعي للآراء خلال الفترة التي تسبق مؤتمر الاستعراض. وعقدت أربع حلقات عمل إقليمية يتمويل من الاتحاد الأوروبي في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في أستانا وبرازيليا ونيودلهي وأديس أبابا، جمعت أكثر من ٢٠٠ مشارك. وعلاوة على ذلك، شاركت حكومتا كندا والصين ووحدة دعم التنفيذ في تنظيم حلقة عمل دولية في ووتشي، الصين، في نفس الشهر. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، عقد اجتماع في ويلتون بارك بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد في المملكة المتحدة. وأتاحت كل هذه الاجتماعات إجراء مناقشات غير رسمية متعمقة بين الدول الأطراف بشأن جميع جوانب الاتفاقية. وأدى تبادل الآراء على نحو شامل خلال العملية التحضيرية، مع طرح العديد من المقترحات الطموحة والإبداعية، إلى توقعات كبيرة بين الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن المقترحات والمواضيع الرئيسية. قدمت الدول الأطراف ما مجموعه ٨٣ ورقة عمل، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد ورقات العمل المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي السابع في عام ٢٠١١. وشملت تلك المقترحات طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك آلية لاستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا؛ إنشاء قاعدة بيانات بموجب المادة السابعة، تتعلق بتقديم المساعدة إلى الدول المعرضة للأخطار الناشئة عن انتهاك المعاهدة؛ مبادئ توجيهية لتقديم طلبات المساعدة بموجب المادة السابعة؛ مدونات سلوك طوعية للعلماء البيولوجيين؛ مفهوم تفعيل الوحدات الطبية الحيوية المتنقلة

ختاما، أود أن أؤكد على أن مشروع القرار التقليدي بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي قدمته هنغاريا بالفعل (A/C.1/72/L.49)، يشكل نقطة انطلاق مهمة على طريق اجتماع الدول الأطراف. والحفاظ على توافق الآراء بشأن مشروع القرار سيعطي زحما إيجابيا للأعمال التحضيرية للاجتماع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١١/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٠٠/٥٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن نظرها في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. نذكر الوفود بمراعاة حدود الوقت المحددة بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق للإدلاء ببيانات باسم مجموعات. وسيستمر الجرس في تذكير الوفود عندما ينتهي الوقت المحدد.

السيد راديانشيا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد قلقها المستمر إزاء الحالة الصعبة والمعقدة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تلاحظ بارتياح التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية باعتبارها المعاهدة الشاملة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتوفر نظاما للتحقق، فضلا عن تشجيع استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وتحث الدول الأطراف في حركة عدم الانحياز جميع الدول الأطراف الحائزة على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان امتثالها لخططها

تجديد برنامج رعاية اتفاقية الأسلحة البيولوجية وولاية وحدة دعم التنفيذ بثلاثة موظفين.

وعلى الرغم من التحضير المكثف والعدد الكبير من المقترحات المقدمة والمشاركة القياسية، فإن نتائج المؤتمر الاستعراضي لم تلب التوقعات الكبيرة لغالبية الدول الأطراف. ومع ذلك، أمكن الحفاظ على توافق الآراء، والقرار النهائي للمؤتمر الاستعراضي يبقى الفرصة مفتوحة لاتفاق يتم التوصل إليه خلال اجتماع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ومن الجدير بالذكر أيضا أن عام ٢٠١٦ شهد اهتماما كبيرا باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ما تجلّى في انضمام ما مجموعه خمس دول إلى الاتفاقية في تلك السنة، هي أنغولا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيبال.

أخيرا، وفيما يتعلق باجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٧، قدم المؤتمر الاستعراضي الثامن الولاية التالية إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتقول الوثيقة الختامية إن الاجتماع،

”سيسعى إلى إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية للفترة التي تسبق عقد المؤتمر الاستعراضي القادم بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية لما بين الدورات.“

وهذا يعني أنه إذا توفرت الإرادة السياسية، فهناك فرصة في اجتماع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتجاوز الوضع الحالي وإعادة اتفاقية الأسلحة البيولوجية مرة أخرى إلى مسار الموضوعية، مع تركيز المناقشات على مواضيع معينة ذات أهمية وملائمة لجميع الدول الأطراف.

وقد عين السفير غيل، ممثل الهند، رئيسا لاجتماع الدول الأطراف، وأتمنى له كل التوفيق في جهوده لتوجيه الاجتماع إلى خاتمة ناجحة. ويمكنه الاعتماد على دعمي الكامل.

التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي دون قيود، وكذلك تبادل العوامل البيولوجية والتكسينية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون أي تمييز، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

وتهيئ حركة عدم الانحياز بجميع الدول الأعضاء دعم الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتحض الدول الأعضاء كافة على اتخاذ وتعزيز التدابير الوطنية، حسب الاقتضاء، لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها. وفي سياق القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١) و ٢٣١٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦) التي اتخذها مجلس الأمن في المجالات التي تشملها المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، تؤكد الحركة ضرورة كفالة ألا يقوض أي إجراء يتخذه مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، وكذلك مهام وسلطة ودور الجمعية العامة.

وتحذر حركة عدم الانحياز من ممارسة مجلس الأمن المستمرة لاستخدام سلطته في تحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وفي هذا الصدد، تشدد حركة عدم الانحياز على أن مسألة حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة وغير تمييزية من جانب الجمعية العامة، مع أخذ آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار. وتؤكد الحركة أيضاً أن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل تمثل ضماناً مهمة بأن هذه الأسلحة لن تحصل عليها الجهات من غير الدول.

وتؤكد الحركة مجدداً ضرورة منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي فهي تؤيد ضرورة رصد الحالة وتحريك الإجراءات الدولية، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد،

التفصيلية لتدمير، في أقصر وقت ممكن، أي أسلحة كيميائية متبقية لديها بعد تمديد الموعد النهائي للتدمير في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، حفاظاً على مصداقية وسلامة الاتفاقية. وفي هذا الصدد، وكتطور جديد، ترحب حركة عدم الانحياز بالانتهاء من التدمير التام للأسلحة الكيميائية الروسية، حسبما أكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

تدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، دون أي تمييز أو تقييد. وفي هذا الصدد، فإنها تعلق أهمية كبيرة على إقرار الدول الأطراف في الاتفاقية خطة عمل بشأن المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، لضمان التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام المادة الحادية عشرة.

وفيما يتعلق بالأولويات المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعتقد دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن المناقشات ينبغي أن تندرج في إطار معايير هيئات صنع السياسات، التي ترشدتها وتديرها الدول الأطراف، في حين يظل التركيز الرئيسي للمنظمة هو القضاء التام على جميع فئات الأسلحة الكيميائية، مع اعتقاد قوي بضرورة معالجة جميع ركائز الاتفاقية بطريقة متوازنة.

ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ترى أن هذه الاتفاقية تمثل عنصراً هاماً في الهيكل القانوني الدولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وهي تدرك أن عدم وجود نظام للتحقق يشكل تحدياً مستمراً لفعالية الاتفاقية، وتدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة، بغية تعزيزها بصورة مستدامة، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. وتحث الطرف الراض للمفاوضات على إعادة النظر في سياسته، وتؤكد مجدداً على ضرورة تعزيز

أيدي الجماعات الإرهابية. ويتعين على سوريا الكشف عن كل المعلومات المطلوبة والتعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون مزيد من التأخير.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل جريمة دولية، والهجمات التي تستخدم فيها هذه الأسلحة يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويجب تقديم مرتكبي تلك الأعمال اللاإنسانية والمجحية إلى العدالة. ولا غنى عن أعمال التحقيق التي تضطلع بها بعثات تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تحديد المسؤولين عن الحالات المؤكدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون كلتا الآليتين مجهزتين لمواصلة عملهما المهم. وندعو مجلس الأمن إلى الوحدة في ضمان مساءلة الجناة، فيما يتصل بالحالات التي حدثت آلية التحقيق المشتركة في العام الماضي وتلك التي يجري التحقيق فيها حالياً.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي وتدعم القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي مؤخراً ويوصي مؤتمر الدول الأطراف بتعيين السفير فرناندو أرياس غونزاليس، ممثل إسبانيا، في منصب المدير العام الجديد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نشكر ونهنئ السفير أحمد أوزوجو على الطريقة الناجحة التي أدار بها المنظمة خلال أوقات صعبة للغاية.

إن بلدان الشمال تشعر بحجية أمل إزاء عدم التوصل إلى نتيجة موضوعية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشاط الغالبية العظمى من الدول الأطراف في كل المجموعات الإقليمية تحقيق هدف التوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماع القادم للدول الأطراف الذي سيعزز عملية ما بين الدورات على أساس ورقة الرئيس المقدمة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ترحب الحركة باتخاذ القرار ٢٧/٦٩، المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح".

السيد ماكاروفسكي (السويد) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

ترحب بلدان الشمال الأوروبي بالانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في الاتحاد الروسي - وهو إنجاز هام في نزع أسلحة الدمار الشامل. إن عددا من بلدان الشمال من بين الأعضاء في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التي دعمت الاتحاد الروسي في إتمام هذا الالتزام التعاهدي المهم.

وهناك أيضاً تطورات أقل إيجابية تجدر الإشارة إليها في الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ودول الشمال تدين بأشد العبارات استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق. وهذا يجب أن ينتهي. لقد شعرنا بصدمة كبيرة عندما علمنا بحوادث جديدة لاستخدام السارين في الهجمات التي وقعت في ٣٠ آذار/مارس و ٤ نيسان/أبريل في محافظة إدلب، وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، بمن فيهم العديد من الأطفال. وكان من المفترض إزالة كل السارين من سوريا لتدميره في عام ٢٠١٤.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن التناقضات والمسائل غير المحسومة في تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التقارير الأولية عن الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، وتقييم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن سوريا لم تقدم حتى الآن التعاون اللازم لمعالجة تلك المسائل المتعلقة. وما دامت هذه الحالة قائمة، سيظل يساورنا قلق كبير من أن الجمهورية العربية السورية ربما لا تزال تمتلك أسلحة كيميائية وأن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم أو تقع في

والمجموعة العربية تتمسك بموقفها الثابت القاضي بألوية إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص للهدف السامي المتمثل في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المهم أيضا التذكير بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حددت بشكل واضح وبتوافق الآراء أولويات نزع أسلحة الدمار الشامل، وتوافقت على إيلاء الأهمية القصوى في هذا الشأن لتحقيق نزع السلاح النووي.

وقد قامت المجموعة العربية بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، ترجمت المجموعة العربية هذه القناعة خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. ولطالما دعمت المجموعة العربية أهداف معاهدي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، وستستمر الدول العربية في المشاركة النشطة بالشكل المناسب في تنفيذها. وتؤكد المجموعة العربية على أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي سيسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة، كما أن من شأنه تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن فشل مؤتمر عام ٢٠١٥ لمراجعة معاهدة عدم الانتشار في الخروج بوثيقة ختامية رغم جهود المجموعة العربية الحثيثة، سينعكس سلبا على استمرار حالة الجمود الحالي في جهود إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، رغم أن نتائج المؤتمرات السابقة لمراجعة معاهدة عدم الانتشار تتضمن تدابير عملية بشأن الركائز الثلاثة للمعاهدة، وتربط هذه الأركان مباشرة بتنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، حيث

وبلدان الشمال الأوروبي تواصل عملها في إطار آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والشراكة العالمية والخطة العالمية للأمن الصحي. وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز التأهب التشغيلي لآلية الأمين العام من خلال الخبراء المدربين ومختبرات الطب الشرعي، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

والعديد من جهودنا في مجال الصحة العامة والأمن تدعم تنفيذ المادتين السابعة والعاشر من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن خلال بناء القدرات والتقييمات المشتركة، تساعد بلدان الشمال الأوروبي البلدان على تحسين قدراتها على منع واكتشاف ومواجهة تفشي الأمراض، وفقا للوائح الصحية الدولية، ومبدأ الصحة الواحدة ونهج مراعاة جميع المخاطر، وقيادة تحالف لدعم بناء هذه القدرات. وبلدان الشمال الأوروبي من بين البلدان الرائدة التي تعزز الاستجابة الدولية للمشكلة الخطيرة المتمثلة في مقاومة مضادات الميكروبات، كما أطلقت مبادرة التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة - وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص تستثمر في البحوث المتعلقة باللقاحات الجديدة التي يمكن استخدامها لمكافحة الأوبئة العالمية. وبالتوازي مع هذا العمل، نسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى جعل منظمة الصحة العالمية أفضل استعدادا لقيادة استجابة دولية لأحداث الصحة العامة التي تثير قلقاً دولياً.

في الختام، فإن إمكانية النشر المتعمد للأمراض ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للأمن العالمي. وإذ نأمل ألا يحدث ذلك أبدا، فإننا نتشاطر جميعا مسؤولية تعزيز آليات الاستجابة المشتركة في حال أصبح هذا السيناريو حقيقة واقعة.

السيد الذبحاني (اليمن): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة العربية. تؤيد المجموعة العربية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

دعم وفد بلدي الكامل له لدى الاضطلاع بمهامه. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

إن الجماعة الكاربية لا تزال ملتزمة التزاما تاما بجدول أعمال نزع السلاح بالأمم المتحدة. وفي صميم ذلك الجدول يكمن قلق على سلامة ورفاه الشعوب في كل مكان، والحاجة الملحة إلى العمل الجماعي لبناء وصون مجتمع دولي يسوده الأمن والسلام والاعتراف بأن التنمية والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم.

ونرحب بالتقدم المحرز في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية بشكل دائم. ويمكن اعتبار التطورات في هذا المجال مثلا على الكيفية التي يمكن بها النهوض بجدول أعمال نزع السلاح إذا أبدت جميع البلدان الإرادة السياسية اللازمة. إن مائة واثنان وتسعون دولة، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاربية، هي الآن دول أطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، وقد تم تدمير ما يربو على ٩٦ في المائة من جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية في إطار التحقق الذي تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ الاتفاقية في تلك الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية حتى الآن، ونشجع الدول الأعضاء المتبقية القليلة التي لم توقع ولم تصدق على الاتفاقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكينها من تحقيق الانضمام العالمي إليها.

وتود الجماعة الكاربية أن تشدد على أهمية التعاون الدولي لكفالة الامتثال التام للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة إسبانيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتيسيرها التدريب الذي اختتم مؤخرا لخبراء تقنيين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن كيفية الاستجابة للحوادث التي تنطوي على

توفر فرصا غير مسبوقه لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد وافقت الدول العربية بقرار شجاع ينبع من حسن النوايا المعهودة للدول العربية على توسيع نطاق المنطقة الخالية لتشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بهدف التغلب على ادعاءات لا أساس لها بأنه يمكن تبرير وجود أسلحة نووية إسرائيلية نظرا لاحتمال وجود تهديد إقليمي متمثل في أسلحة دمار شامل أخرى. وتحرص الدول العربية في ذات الوقت من خلال القرارات التقليدية التي تتقدم بها كل عام في اللجنة الأولى للجمعية العامة في هذا الشأن على ضرورة تحقيق أولوية نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وتدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي إلى تعزيز جهوده وتوسيع نطاقها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتجدد المجموعة العربية التزامها بالانخراط في مفاوضات جادة بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو الذي أكدته الورقة العربية ذات الصلة التي اعتمدها حركة عدم الانحياز في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع أيضا إلى المشاركة الإيجابية لإسرائيل وجميع الأطراف الإقليمية في هذه المفاوضات مع اضطلاع الأمم المتحدة بدورها بهدف تقديم الدعم والرعاية لهذا المسار الهام.

السيد تن - باو (غيانا): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاربية، التي ترحب بفرصة المساهمة في المناقشة بشأن المجموعة المواضيعية قيد النظر، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وبما أن هذه أول مرة أخذ فيها الكلمة في اللجنة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ويمكنه أن يتأكد من

إن الجماعة الكاربية تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين من قبل الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الخطر الذي تشكله حيازة أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندرك أيضا صعوبة التأكد من عدم دخول الكيانات الإرهابية في الأراضي السيادية للدول الأعضاء واستحداث تلك الأسلحة هناك. وهذا الواقع شديد بشكل خاص بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاربية. فإن حدودنا السهلة الاختراق تجعل من السهل نسبيا على الأفراد والموارد غير المرغوب فيهم دخول أراضينا حيث لا يمكننا تجاهل الصلة بين الفقر والحرمان والتهميش، من جهة، والتطرف، من جهة أخرى.

وإزاء تلك الخلفية تعاوننا مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب في الجماعة الكاربية بهدف تعزيز تصدي المنطقة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبينما نفر بالصلة الوثيقة بين الأمن والنمو الاقتصادي، ندرك تماما أن الجدوى الاقتصادية لنا كمنطقة لا ترتبط فقط بأمن مكان منطقة البحر الكاربي، بل أيضا بأمن جميع مناطق العالم الأخرى.

ولذلك نكرر الحاجة إلى استمرار التعاون بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، من أجل زيادة مستويات الدعم لمعالجة التحديات الإنمائية التي تهيئ تربة خصبة للتطرف. ومن جانبنا، تلتزم الجماعة الكاربية بضمان عدم تيسير السبيل للإرهابيين في سعيهم لتحقيق أهدافهم الشريرة. وما برحت البلدان الأعضاء في الجماعة الكاربية تتقيد أيضا تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وستواصل التعاون مع الشركاء الآخرين من أجل تحقيق هذه الغاية. وستواصل أيضا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماد اللجنة الأولى لمشروع قرار بشأن منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

عوامل الحرب الكيميائية السامة والمواد الكيميائية الصناعية. إن دول الجماعة الكاربية باعتبارها من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحديات أمنية فريدة، ترحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرتنا على التصدي لتلك التحديات. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية يُعد عملنا من أجل عملية الانضمام إليها مهما بصفة خاصة.

ولقد أحاطت الجماعة الكاربية علما بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة التوكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. ولاحظنا مع الارتياح أن الدول الأطراف في الاتفاقية اغتنمت الفرصة لإعادة تأكيد التزامها بأن تستبعد تماما احتمال استعمال العوامل البكتريولوجية والتوكسينات كأسلحة، لما يمكن أن يكون لها من عواقب وخيمة على البشرية.

إن التقدم السريع في علوم الحياة وعولمة التكنولوجيا الأحيائية يشكلان تحديات وفرصا على حد سواء بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية، ويبرز هذا الواقع الحاجة إلى أن تكون الدول الأعضاء متسقة في تعاونها للوفاء بالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. ونحن نتطلع إلى التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن برنامج جديد لما بين الدورات من أجل تيسير مواصلة تنفيذها.

وسوف تتحسن فعالية الاتفاقية كثيرا إذا وافقت جميع الدول الأعضاء على الالتزام بأحكامها، ويشجعنا أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية قد بلغ الآن ١٧٩ دولة. ونشجع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على الصك أن تفعل ذلك على وجه السرعة، تمشيا مع التزاماتنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة للعمل من أجل عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار.

أسلحة الدمار الشامل. ونؤمن بأهمية مواصلة تعزيز القدرات المحلية للبلدان من أجل تنفيذ المهام المحددة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك سن التشريعات ذات الصلة، وتحسين ضوابط التصدير، وتعزيز الأجهزة المحلية القائمة لمكافحة الانتشار. وإذ ندرك نمو وتغير طابع التهديدات المتصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستلهاما لروح قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ندعو إلى تعزيز الآلية القانونية الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية، والبيولوجية والكيميائية.

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي منفتحة ومستعدة لمواصلة التعاون مع جميع البلدان المهتمة، دون استثناء، بغية تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة ديلافور (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): حسبما ذكر مرارا بالفعل، توافق هذه السنة الذكرى العشرين لبدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. ففي ذلك الوقت، انضمت إلى الاتفاقية ١٩٢ من الدول الأطراف بما يمثل ٩٨ في المائة من سكان العالم، ودُمِّر ٩٦ في المائة من مخزونات العالم المعلنة من العوامل الكيميائية، وهذا بلا شك إنجاز عظيم وهو إنجاز ينبغي أن نرصده بعناية في ضوء التحديات العديدة المستمرة التي تواجه اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وبالرغم من هذا النجاح والجهود الكبيرة التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء فيها طوال العقدين الماضيين، لا يزال استخدام الأسلحة الكيميائية مستمرا من جانب كل من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء، كما أكدته استنتاجات بعثة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، في سوريا والعراق.

وتدين سويسرا بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد، تحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام

وفي الختام، إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لها مصلحة في استقرار الهيكل الدولي الذي تدعمه سيادة القانون والتعايش السلمي بين الأمم.

السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - أرمينيا، كازاخستان، قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، وبلدي بيلاروس - بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وإذ تؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مجددا، التزامها بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تشير إلى الدور المتزايد لكل بلد، دون استثناء، ودور المنظمات الدولية والاقليمية، في تنفيذ تدابير وخطوات منسقة وشاملة للتصدي لهذه المشكلة. فلا يمكننا إرساء أساس متين لتنفيذ أهداف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها إلا من خلال العمل المشترك والمتسق على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون الامتثال الصارم لنظم عدم الانتشار العالمية القائمة، وأحكام نظم عدم الانتشار الثابتة، بما في ذلك أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، هو محور الجهود الدولية.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميع البلدان إلى الوقوف صفا واحدا فيما يتعلق بالأهمية البالغة والطابع الفريد للآليات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتي تؤدي دورا رئيسيا في صون السلام والأمن الدوليين. ونرحب بالجهود الوطنية النشطة التي تقوم بها البلدان والرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتحيط دولنا الأعضاء علما بالحاجة إلى مزيد من التعاون الفعال بشأن العمل الوقائي فيما يتعلق بتطوير، وشراء، وإنتاج، ونقل، واستخدام

بشأن المرشح لمنصب المدير العام المقبل للمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نكون قد حققنا اثنين من المعالم الهامة. ومن المنطلق نفسه، وفي هذا المنعطف الحاسم في تاريخ المنظمة، ينبغي للدول الأطراف أن تستفيد من المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٨، بغية رسم مسار يكفل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية القوة والأهمية في المستقبل.

إن النتائج المتدنية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية التي تحققت في العام الماضي، لا ترقى بشكل واضح، إلى مستوى الآمال والتوقعات. ونأسف على وجه الخصوص، لأن الجهود الرامية إلى تحسين برنامج ما بين الدورات للاتفاقية لم يحقق توفيقاً في الآراء. وقد حظي عدد من المقترحات التي نوقشت في المؤتمر بتأييد قوي من الغالبية العظمى من الدول الأطراف. ويجب أن نستفيد من الاجتماع المقبل للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر، للنهوض بالمسألة، حسب التكاليف الصادر عن المؤتمر الاستعراضي.

وبالنسبة لسويسرا، ستظل مسائل العلم والتكنولوجيا في صلب التزامنا. وفي ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة، ينبغي أن يخصص لهذه المسألة ما يكفي من الوقت والموارد خلال عملية ما بين الدورات من أجل ضمان مواصلة تحديد التطورات ذات الصلة والنظر في الآثار المترتبة عليها. إن التطورات العلمية والتكنولوجية أساسية، لأنها تدعم تقريباً جميع مواد الاتفاقية. ويرى بلدي أن هذا النهج المعزز أمر ضروري لضمان استمرار التنفيذ الفعال للاتفاقية وأهميتها.

السيدة غارسيا غيسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يسر المكسيك أن تأخذ الكلمة في هذه المناقشة في وقت نمر فيه بمنعطف تاريخي، لدينا فيه أخيراً معايير دولية ملزمة قانوناً تحظر كل فئة من فئات أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فليس هذا سوى البداية. ويجب أن تكون أولويتنا هي مواصلة إحراز

الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ومن ثم فهو جريمة. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات حازمة لضمان المساءلة، وتقديم المسؤولين إلى العدالة. إن تجاهل الحقائق وعدم التصدي لتلك الانتهاكات يخل بمبدأ عدم استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يعد ركيزة أساسية في هيكل نزع السلاح، وعدم الانتشار، والقانون الدولي، الذي تمثله اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وإن عدم اتخاذ إجراءات في مواجهة تلك الانتهاكات الخطيرة للقواعد الدولية أمر غير مقبول بالمرّة. وفي هذا الصدد، تود سويسرا أن تعرب عن ثقتها التامة في عمل بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة، كما تعرب عن دعمها لهذا العمل.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تثبت أنها تؤدي دوراً حاسماً في بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ومن أجل إنجاز هذه المهمة الصعبة والتأكد من أن المواد الكيميائية السامة لن تستخدم مطلقاً لأغراض عدائية مرة أخرى، يجب أن تستعد المنظمة للمستقبل وأن تُوفّر لها الوسائل والموارد واليد العاملة التي تحتاج إليها. وبغية قمع الأسلحة الكيميائية، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على الدراية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والحفاظ على نظام التحقق العالي الجودة لديها. وتؤمن سويسرا أيضاً بأن المناقشة في كيانات رسم السياسات داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن المواد الكيميائية التي تؤثر في الجهاز العصبي المركزي تعد أمراً أساسياً. وبالإضافة إلى ذلك يجب عليها أن تظل على اطلاع بشكل مستمر، على أحدث المستجدات بشأن التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، من قبيل المزج بين البيولوجيا والكيمياء. كما أن عليها أن تضطلع بدور رئيسي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب الكيميائي.

وفي هذا العام، ومع الانتهاء من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أعلن عنها الاتحاد الروسي، والاتفاق بتوافق الآراء

ألمانيا، عقد فريق خبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والمكسيك اجتماعاً في حزيران/يونيه بشأن عملية فيسبادن، التي أطلقت الحوار مع بلدان ودوائر الصناعات في تحالف المحيط الهادئ، والبرازيل.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الشعور بالرضا الذي تتيحه الحالة الراهنة، المتسمة بحظر جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، ينبغي ألا تؤدي إلى التراخي أو التوقف. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تكون بمثابة حافز للمضي قدماً نحو تحقيق العالمية، والتنفيذ الكامل لـصكوك نظام نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نعطي زحماً للنظر في المسائل الجاري مناقشتها في هذه اللجنة وأن نحقق القضاء النهائي على أخطر فئات الأسلحة التي ابتكرها الإنسان، على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت حق الرد بشأن مجموعة الأسلحة النووية. وستتاح الفرصة للوفود الراغبة في التكلم في إطار ممارسة حق الرد بشأن مجموعة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، للقيام بذلك في نهاية هذه الجلسة بعد ظهر اليوم.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): لقد أدلى ممثل الكيان الإسرائيلي ببيان في إطار مجموعة الأسلحة النووية، يفتقر إلى أبسط المعايير. فمرة أخرى، يدهشنا نفاقاً وأكاذيباً مثل النظام الإسرائيلي. إنه يوجه الاتهامات ضد الدول الأخرى بغية تحويل الانتباه عن التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية الإسرائيلية وعدم امتثال الكيان الإسرائيلي للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تدعوها إلى الانضمام

تقدم نحو نزع السلاح وعدم الانتشار، لأن استخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستعمال الأسلحة البيولوجية لا يزالان قائمين، على الرغم من الحظر الصريح.

وتوشك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أنشئت بموجبها، أن تحققاً العالمية وهدفهما الرئيسي، وهو التدمير الكامل للترسانات الكيميائية. إن عزيمة ١٩٢ من الدول الأطراف أتاحت وضع أعلى المعايير القائمة للتحقق من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من ذلك، ففي عام ٢٠١٧، ما زلنا نشهد الآثار العشوائية والمروعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، التي تدينها المكسيك إدانة قاطعة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤكد المكسيك مجدداً التزامها ومسؤوليتها المشتركة مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد تعرب المكسيك عن عميق الأسف لأن نتائج المؤتمر الثامن لاستعراض الاتفاقية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي لم تكن على قدر التحديات المشتركة التي نواجهها أو غايتنا القصوى كدول أطراف. وتقتضي تلك التجربة المؤسفة أن تؤكد المكسيك عزمها مجدداً على مواصلة العمل بحمة لتحقيق التعزيز الشامل لهيكل الاتفاقية، بما في ذلك التحقق من القضاء على الأسلحة المحظورة بموجب ذلك الصك، بواسطة طريقة أو هيئة حسب الاقتضاء.

وفي ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يسر، أكثر من ذي قبل، استحداث المواد الكيميائية أو العوامل البيولوجية، تشدد المكسيك على ضرورة تعزيز جهودنا الجماعية المتعلقة بعدم الانتشار لمنع حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول. ومن الواضح في جميع الحالات، أنه يجب علينا تعزيز العمل المنسق فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، على وجه التحديد، وبالتعاون الوثيق مع حكومة

وقال إن إسرائيل تتمسك بسياسة المسؤولية في المجال النووي، وفقا لأهداف ومبادئ نظام عدم الانتشار، وصاح صيحة المحذر من عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويذكرني هذا بيان مماثل بشأن دعم أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عندما نصح ممثل آخر، عن حق، إسرائيل بأن أفضل ما يمكنها أن تقدمه من دعم وخدمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو أن تصحح طرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فإذا كانت إسرائيل، وهي الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تؤمن حقا بالأهداف والمبادئ الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار فينبغي أن تزيل على الفور جميع ترسانات الأسلحة النووية، والانضمام إلى هذه المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية وأن تخضع جميع أنشطتها ومرافقها النووية السرية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن تثبت به إسرائيل صحة أقوالها. ولكن عقودا من سياسة الكذب والنفاق للنظام الصهيوني، والتي تخفي وراءها ما يسمى بالغموض الاستراتيجي، لن تسمح لإسرائيل القيام بذلك. وعليه، فيلبي أن يحين ذلك، ينبغي اعتبار جميع تلك البيانات مجرد خطابة بلا معنى.

لقد أعلن الممثل الإسرائيلي التزام بلده بعملية الحوار المباشر وبناء الثقة، معربا عن القلق إزاء عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.2، بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وهذا هو بيان آخر يتسم بالنفاق. وعلينا أن نذكر إسرائيل بأن نظامها هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن محاولات إسرائيل الأخيرة الرامية إلى إفشال كل تلك الجهود خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، بدعم من راعيها الرئيسي معروفة جيدا لكل ممثل في هذه القاعة.

إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكيان الإسرائيلي يرفض الانضمام إلى الاتفاقيات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت كيميائية أو بيولوجية. إن الكيان الإسرائيلي لا يمتلك فحسب أسلحة نووية، بل إنه كثيرا ما هدد باستخدامها، بما في ذلك أثناء حرب التحرير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وإننا لنتساءل لماذا تمتلك إسرائيل صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية يبلغ مداها أكثر من ٥٠٠٠ كيلومترا؟ أي دول تستهدفها تلك التهديدات الإسرائيلية؟

إن برنامج إسرائيل النووي العسكري لم يكن له أن يستمر دون حماية ودعم مجموعة من الدول، بما فيها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين وفروا لها الدعم المالي والتكنولوجي والمواد النووية والخبراء. إن جريمة حيازة إسرائيل للأسلحة النووية جريمة مشتركة، ارتكبتها الكيان الإسرائيلي والذين وفروا الحماية للأسلحة النووية الإسرائيلية. فيلبي متى سيظل ذلك الطفل المدلل استثناء من القاعدة، كي يواصل السير على قرع طبوله الخاصة؟ وأود أن أحتتم بياني بيت للشاعر الشهير، المتنبي، يقول: وإذا أتت مذمتي من ناقص. فهي الشهادة لي بأني كامل.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في يوم الجمعة، كرر ممثل النظام الإسرائيلي مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية إيران الإسلامية (انظر A/C.1/72/PV.13). وليس لدي أي نية لإيلائها أي اعتبار، باستثناء أن أرفضها جميعا رفضا قاطعا.

إن النظام الإسرائيلي يلجأ عادة إلى اتهام الآخرين بالخداع والكذب، لإخفاء وحشيتته. وفي يوم الجمعة، بالإضافة إلى ذلك، كان ممثل النظام الإسرائيلي كاثوليكيا أكثر من البابا فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار).

كدولة حائزة للأسلحة النووية. وهي قطعاً ليست دولة مسؤولة كما يدعي ممثل نظامها.

وأود أن أذكر ذلك النظام مرة أخرى بأن استفزازاته وتهديداته وقذائفه التيسارية وتجاربه النووية لن تفلح عزم المجتمع الدولي، وأن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها سيظل ثابتاً وصلباً كالحديد.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صباح اليوم. آخذ الكلمة لأحث وفد ذلك البلد على الجلوس إلى طاولة الحوار بشأن نزع السلاح النووي، لأن حجته ما تزال واهية.

نادراً ما تفوّت كوريا الشمالية الفرصة لترديد ذات الحجة. ويبدو أن تلك العبارات تقوم على أمر واحد فقط - هو السياسة العدائية تجاهها من الخارج. وقد أوضحت في مناسبات أخرى، أن العكس هو الصحيح. ولتوضيح ذلك، فلن أفعل سوى اقتباس أي من مزاعمها المتكررة على سبيل المثال:

”علينا ألا نفكر سوى إشاعة السلام في الجنوب بأن نسحق بلا رحمة أعداءنا بينادقنا ونحتل سيول في لمح البصر.“

هذا الاقتباس قيل قبل فترة طويلة من بداية دورة هذا العام للجمعية العامة، لقد قيل في أواخر آب/أغسطس، عندما أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدريباً لاحتلال جزر معينة في كوريا الجنوبية. ولذلك فإن خطابها وحججها تشكّلان سلوكاً بدائياً أولياً، باللقاء اللوم كله على الجانب الآخر وحده. إنها تقول ببساطة إن الطرف الآخر هم الأشرار، ثم يتبعون ذلك بزعم أنهم ضحية ويثيرون مشاعر السخط داخلياً. غير أننا نعلم جميعاً أن كلمات الكذب وحدها لا يمكن أن تخفي الأفعال

لقد كانت تلك العملية اختباراً حقيقياً لإسرائيل وقد فشلت في اجتيازها. وهي الآن، بطرح هذه المسائل بغير ذات الصلة مثل الحوار المباشر، تريد صرف الانتباه عن التهديد الحقيقي للمنطقة - وهو ترسانتها من الأسلحة النووية.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم في إطار ممارسة حقي في الرد على ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة وبولندا وليتوانيا وتركيا وغيرهم ممن أثاروا ادعاءات غير مقبولة بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نحن نعلن رفضنا القاطع لتلك الادعاءات غير المقبولة. قبل أن تشير تلك البلدان هذه الادعاءات بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ينبغي لها أن تعرف أولاً واقع الحال والمشاكل في شبه الجزيرة الكورية وحلفياتها.

وأود أن أقول لممثلي فرنسا والمملكة المتحدة إنهما إذا كانا يعتقدان حقاً أن الأسلحة النووية بذلك السوء الذي وصفت به في بيانيهما، فإن وفد بلدي يحث فرنسا والمملكة المتحدة بقوة على تفكيك ترسانتيهما النوويتين والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دولتين غير نوويتين.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على ممثل نظام كوريا الشمالية الذي أشار في وقت سابق إلى التدريبات العسكرية التي أجرتها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. أود فقط أن أذكر الجميع بأن تلك التدريبات العسكرية قد تم التخطيط لها منذ وقت طويل، وأنها تتسم بالشفافية، فضلاً عن أنها ذات طابع دفاعي،

وأن التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية لشبه الجزيرة الكورية، بل لآسيا وبقية العالم، خطير حقاً. إن كوريا الشمالية دولة منبوذة ومارقة ولها نصيب وافر من الشجب والإدانة في عدة محافل، بما فيها هنا اليوم مرة أخرى. وتزداد تلك الإدانة قوة يوماً بعد يوم. لن تعترف الولايات المتحدة أبداً بكوريا الشمالية

للإرهاب في جميع أنحاء العالم. وأن قواتها ووكلاءها لا يدخرون جهداً أو يهدرون وقتاً للتدريب وتمويل وتنفيذ أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وأساساً في منطقة الشرق الأوسط. ترتكب إيران، بصورة مباشرة وعن طريق وكيلها حزب الله على السواء، الفظائع ضد الشعب السوري، في ذات الوقت الذي تقدم فيه الدعم لنظام الأسد الذي يرتكب المذابح ضد شعبه، بمن في ذلك النساء والأطفال. وتواصل إيران نشر التطرف وتهديد جيرانها وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذه الخلفية المروعة، رأى الممثل الإيراني أنه من المناسب نشر الأكاذيب عن إسرائيل - وهي أكاذيب إيران نفسها مذنبه فيها.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأمارس حقي في الرد على ممثلي نظام الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، اللذين أدليا للتو بتعليقات لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أولاً، إن توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا يشهد ترجيحاً منذ بعض الوقت. تلك حقيقة. وفقاً للنظرية النووية للولايات المتحدة، ففي حال تعرّضها هي أو أي من حلفائها للتهديد، سرعان ما سيحشد ذلك البلد قوته العسكرية الهائلة، بما فيها الأسلحة النووية.

وتستند تلك العقيدة النووية إلى استخدام الأسلحة النووية. وبعبارة أخرى، فهي تعني عزم الولايات المتحدة على استخدام الأسلحة النووية في مواجهة أي تهديد. وتوفر الولايات المتحدة مظلات نووية لحلفائها أو تعمل على نشر أسلحة الدمار الشامل في تلك البلدان بذريعة الدفاع عن حلفائها. ويعني ذلك أن الدول غير النووية الحليفة للولايات المتحدة تتوفر لها الأسلحة النووية نفسها تقريباً.

بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تختلف عن ذلك كثيراً. فهي ليست تحت أية مظلة نووية. وعلاوة على ذلك،

ولا السلوكيات ولا الأفكار الكامنة خلفها. وتشهد استفزازات كوريا الشمالية وحدها على ذلك التناقض.

وفي هذه المناسبة، تمحورت تعليقات ممثل كوريا الشمالية المتكررة المملة والمتناقضة العبثية حول قليل من المفاهيم الخاطئة واستناداً إلى تحريف كامل للحقائق وجهل تام بالقانون الدولي الذي نفقهه جميعاً. وبالتالي، يتعين على ممثلي كوريا الشمالية تصحيح تلك المفاهيم، بما في ذلك مفاهيم حق الدفاع عن النفس، وهي مفاهيم أساسية للغاية على الرغم من أهميتها البالغة - والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسلطة مجلس الأمن، من بين أخرى. تلك جميعاً سمات عباراته العادية المتكررة سهلة الفهم.

وما دامت تشير إلى الأمم المتحدة، وبما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضو في منظمة الأمم المتحدة، فسأطلب ببساطة إلى ممثلي كوريا الشمالية قراءة المواد ٢٥ و ٣٩ و ٤١ و ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة على الأقل. وقد خُطت هذه المواد بوضوح تام وهي غير قابلة لأي تأويلات، وهو عين ما يفعله ممثلو ذلك البلد - يلحقون الضرر بأنفسهم. إن تكرار تلك الحججة التي لا أساس لها يجعل هذه الإسقاطات أكثر وضوحاً. وأطلب منهم رجاء الجلوس إلى الطاولة من أجل الحوار.

السيدة يارون (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): رداً على الاتهامات التي وجهها الممثل السوري، وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/72/PV.13) أقول مرة أخرى إنه ينبغي ألا نتوقع اسماع الحقيقة من دولة انتهكت مراراً التزاماتها الدولية، ناهيك عن دولة لا تقيم وزناً للحقيقة. لقد انتهك ذلك البلد التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو شريك وضيع في ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب السوري، بما في ذلك عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالتقرير عن مختبر النويدات المشعة الإيراني، أود أن أذكر جميع الممثلين هنا بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراحية

التي تمتلك ترسانة نووية في الشرق الأوسط، وكذلك ترسانة من الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

لقد حاولت ممثلة الكيان الإسرائيلي، في مداخلة مسرحية مضحكة تذكرنا بمسرح العبث، أن تضلل بيأس هذه اللجنة من خلال توجيه ادعاءات زائفة وكاذبة بهدف إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انصياع إسرائيل لترسانة القرارات الدولية ذات الصلة بعدم الانتشار وعدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد نقلنا إلى مجلس الأمن مؤخرا وفي السابق أيضا، معلومات عن نقل الكيان الإسرائيلي لمواد كيميائية سامة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا. ونتطلع إلى أن يقوم مجلس الأمن بدوره، بمساءلة هذا الكيان عن هذه الانتهاكات الجسيمة، إضافة إلى الانتهاكات الأخرى للكيان الإسرائيلي. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

لم يوفر لنا أي بلد في المنطقة المجاورة أية مظلة نووية. وفي القرن العشرين كانت الولايات المتحدة أول بلد ينتج الأسلحة النووية ويستخدمها. وما فتئت الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتلك الأسلحة لما يزيد على ٧٠ عاما.

وفي ظل هذه الظروف، لم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خيار سوى حيازة ردها النووي لحماية سيادتها وحققها في الوجود والتنمية في مواجهة التهديدات والهجمات النووية المحتملة من جانب الولايات المتحدة. ولذلك السبب تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير قدرات ردها النووي وتعزيز قوتها النووية.

ثانيا، أود أن أقول لممثل كوريا الجنوبية الذي أدلى بتعليقات لا أساس لها من الصحة، أنه لا ينبغي له أن يبدو وكأنه ناطق باسم الولايات المتحدة، وقد حذرت من ذلك سابقا. ويجب على كوريا الجنوبية تحمّل المسؤولية عن العواقب الكارثية لأفعالها المشيئة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كما هي العادة، عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً، نرى ممثلي الكيان الإسرائيلي يلجؤون إلى ترويح المغالطات وخلط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب، والتهرب من المساءلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي.

إن الجميع يعلم بأن الكيان الإسرائيلي - وهي حقائق موجودة في تقارير مجلس الأمن - يقوم بتقديم كافة أنواع المساعدة والأسلحة والذخائر والاستخبارات والتكنولوجيا، إضافة إلى المواد الكيميائية السامة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة وتدريب أفرادها على استخدامها، وبالأخص إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة والمجموعات التابعة لهما. وهو بذلك كعادته، يخرق كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. إن كافة التقارير والدراسات والأبحاث تؤكد أن الحماية الإسرائيلية هي الوحيدة